الفصل الأول

تطور النظام الاقتصادي العالمي في ظل العولمة

شهد عقد التسعينيات من القرن الماضي جملة من المتغيرات التي تركت أثرها الواضح على الساحة الدولية، وقد كان من أبرزها انهيار الاتحاد السوفيتي وسقوط النظم الاشتراكية في دول أوربا الشرقية، وقد تزامن ذلك مع شيوع استخدام مصطلح «النظام الدولي الجديد».

ومع انهيار التوازن الدولي وظهور القطبية الأحادية جرى الترويج لمفاهيم وأفكار مختلفة كان من أبرزها العولمة.

وبالنظر لما يكتنف مصطلح العولمة من غموض، ولعدم وجود إجماع حول حقيقة ما يعنيه هذا المصطلح، فسوف نحاول في هذا الفصل الإحاطة قدر المستطاع بماهية هذا المصطلح، وذلك من خلال تتبع أبرز التطورات التي شهدها النظام الاقتصادي العالمي، والتي أدت في النهاية إلى بروز ظاهرة العولمة، وذلك من خلال مبحثين: نتناول عبر الأول تطور النظام الاقتصادي العالمي، في حين نخصص الثاني للبحث في انبعاث ظاهرة العولمة.

* * *

المبحث الأول
تطور النظام الاقتصادي العالمي

ابتداء من عصر النهضة وانتشار الثورة الصناعية الأوربية أخذت العصور الإقطاعية في الأفول، وازدادت بل وانتشرت الشركات الزراعية والصناعية الرأسمالية، واعتمد الاقتصاد الغربي، بل والعالمي حتى نهاية القرن التاسع عشر على الرموز الرأسمالية ونهب ثروات البلدان المستعمرة من العالم الثالث وتصنيعها وإعادة تصديرها، واستمر الأمر كذلك حتى نهاية حقبة الاستعمار في النصف الأخير من القرن العشرين[١]. وعلى الجانب الآخر زاحمت الآيدولوجية الشيوعية الفكر الرأسمالي بداية من نجوم الثورة البلشفية عام (١٩١٧م)، حيث اعتمدت آيدولوجيتها على الاقتصاد المركزي، الذي تتحكم الدولة فيه من القاع إلى القمة على أساس التوزيع العادل للثروة (الدخل القومي)، وإزالة الفوارق بين الطبقات، وهي الشعارات الماركسية البراقة التي مهدت للاشتراكية التي تبنتها العديد من دول العالم، ولا تزال تتبناها حتى وقتنا الحاضر رغم تفكك الاتحاد السوفيتي[٢] وانتصار الرأسمالية سلمياً[٣].

---

(١) انظر: د. سالم توفيق النجفي، «متضمنات النظام الاقتصادي الدولي الجديد» (المنهج الاقتصادي للعولمة)، مجلة دراسات اقتصادية، السنة (١)، العدد (٣/ ٤)، قسم الدراسات الاقتصادية، بيت الحكمة، بغداد ١٩٩٩ ـ ٢٠٠٠م، (ص٥).

(٢) من الدول التي لاتزال تسير على الآيديولوجية الشيوعية الاشتراكية: الصين الشعبية وكوريا الشمالية وكوبا وفيتنام، وذلك بعد تفكك الاتحاد السوفيتي واتجاه روسيا نحو اقتصاد السوق.

(٣) انظر: د. مراد جابر مبارك السعداوي، «مصير مبدأ السيادة في ظل العولمة»، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، القاهرة، ٢٠٠٣م، (ص١٥٤).

ولدراسة تطور النظام الاقتصادي العالمي نقسم هذا المبحث إلى مطلبين: نخصص الأول للبحث في مراحل تطور النظام الجديد، ونركز من خلال الثاني على علاقة النظام الاقتصادي العالمي الجديد بالمنظمات الدولية المالية.

المطلب الأول: مراحل تطور النظام الاقتصادي العالمي الجديد:

لقد امتاز القرن العشرون بانتشار المنظمات المالية الدولية على الرغم من الوجود الفاعل والمؤثر للدول ذات السيادة، التي هي الشخص الأصيل في القانون الدولي. ولقد بدأت الجماعة الدولية في إنشاء هذه المنظمات انطلاقاً من أنها الأدوات أو الوسائل الأكثر متابعة لمعالجة قضايا ومشاكل الاعتماد المتبادل التي يثيرها التجمع الإنساني.

أما فيما يتعلق بالقرن التاسع عشر فلم يشهد سوى منظمات بدائية، وكان يقتصر أداؤها وأهدافها على علاقات سلمية محددة، كما في لجان الأنهار الدولية في الحلف المقدس عام (١٨١٥م)، واللجنة المركزية لنهر الراين، وهي أول الأشكال البدائية للمنظمات الدولية الحديثة[١]؛ وذلك لأن التفكير الاقتصادي في ذلك الوقت من أجل التنمية، دعا الدول إلى ضرورة اعتماد مبدأ التجارة الدولية الحرة المؤسس على الملكية الفردية مع حراسة الدول لهذه الحرية وتأييد حرية التبادل، ولذا فإنه خلال القرن

(١) انظر: د. علي إبراهيم يوسف، «منظمة التجارة العالمية»، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٩٧م، (ص٣) حيث يشير إلى أن الحلف المقدس لم يكن إلا بمثابة نقابة للسلوك لحفظ الأنظمة الملكية في أوربا. أما لجنة نهر الراين فكانت ذات طابع اقتصادي بشان تنظيم الملاحة النهرية الاقتصادية.

التاسع عشر لم تنشأ إلا المنظمات ذات الطابع الفني بين الدول مع امتلاكها علاقة محدودة بالاقتصاد والتجارة[١].

وبعد اشتعال الحرب العالمية الأولى ورغم فشل عصبة الأمم، إلا أنه كان لها دور في تنمية الروح العالمية الاقتصادية والإحساس المشترك بين الدول بمشاكل العالم، والرغبة في إنشاء منظمة دولية حقيقية تتفادى عيوب العصبة. ومع نهاية الحرب العالمية الثانية تنامت المنظمات الدولية بشكل كبير، وخاصة في المجال المالي، حيث إن الحرب دمرت اقتصاديات العالم ولاسيما الدول التي اشتركت مباشرة بالحرب.

فمن أجل مشاكل تحويل وتقييم العملة أنشئ صندوق النقد الدولي عام (١٩٤٤م)، ومن أجل مكافحة نقص القروض اللازمة لإعادة البناء أنشئ البنك الدولي للإنشاء والتعمير، ومن أجل محاربة أساليب الحماية التي تفرضها الدول على تجارة الآخرين أنشئت منظمة الجات عام (١٩٤٧م)، ومن أجل حفظ التضامن بين الدول الرأسمالية المتطورة أنشئت المنظمة الأوربية للتعاون الاقتصادي بهدف تقديم المساعدة المباشرة لبرامج إعادة البناء في أوربا عام (١٩٤٨م).

ويرى العديد من الفقهاء في القانون الدولي أن هناك أسباباً عديدة وراء انتشار المنظمات الدولية المالية منذ الحرب العالمية إلى الآن، أهمها[٢]:

---

(١) مثل المكتب الدولي للمقاييس والموازين عام ١٨٧٥م، واتحاد السكك الحديدية ١٨٩٠م، والمكتب الدولي للزراعة ١٩٠٥م، واتحاد التلغراف الدولي ١٨٦٥م، والمكتب الدولي للصحة ١٩٠٧م... إلخ.

(٢) انظر: د. علي إبراهيم يوسف، مصدر سابق، (ص٥)؛ و د. عبد العزيز سرحان، «المنظمات الدولية»، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٩٠م، (ص٣) ومابعدها.

١ ـ التقدم الهائل في وسائل المواصلات والاتصالات، وأثره في انكماش المسافة وسرعة تبادل المعلومات، والإحساس بالمشاكل المشتركة.

٢ ـ الرغبة في استمرار الحوار وتقليل المشاكل والخلافات والمنازعات في العلاقات الدولية المالية.

٣ ـ الاختلال الاقتصادي لم يعد قابلاً للحل في إطار وطني مع تزايد اعتماد الدول المتطورة على الدول الأخرى، فضلاً عن الأزمات المالية المتوالية بين الدول ومشاكل الاحتكار والتضخم والبطالة والهجرة والمبادلات الاقتصادية الدولية، وكلها أفكار لا يمكن حلها إلا ضمن حوار دولي بين أطراف ذوي مصالح متعارضة ومتضاربة إلى حد كبير.

٤ ـ القضاء على الاستعمار، وظهور دول جديدة في نصف الكرة الجنوبي شرقاً وغرباً، أدى إلى تعقيد الأوضاع الاقتصادية الدولية، الأمر الذي أدى إلى انتشار منظمات إقليمية عامة، وأخرى متخصصة (المنظمات المالية وغير المالية).

٥ ـ التقدم العلمي والتكنولوجي جلب بدوره تعاوناً متزايداً بين الدول، وخاصة في المجالات الاقتصادية والمالية.

٦ ـ زيادة عدد الشركات العالمية العابرة للحدود، الأمر الذي أدى إلى عالمية الاقتصاد.

هذا وقد قامت الأمم المتحدة عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لها، بإنشاء العديد من الوكالات المتخصصة في المجال الاقتصادي والمالي، فضلاً عن الدور المتنامي للجمعية العامة في المجال ذاته، وهذا ما سنتناوله في المطلب الثاني من هذا المبحث.

المطلب الثاني: المنظمات الدولية المالية والنظام الاقتصادي العالمي الجديد:

أصبح من الصعب في كثير من الأحيان التمييز أو الفصل بين المنظمات الدولية السياسية والمنظمات الدولية ذات الأهداف المالية؛ نظراً لتشابك المصالح العالمية، إلا أن المنظمات الدولية المالية تضطلع بصفة رئيسية بثلاث مهام أساسية هي[١]:

١ ـ تنظيم الإنتاج والتبادل التجاري بين الدول.

٢ ـ تحقيق التنسيق والتعاون والتكامل بين الدول.

٣ ـ تحديد النظام الدولي في المدفوعات وتمويل برامج التنمية والاستثمار.

ومن هنا بدأ التفكير جدياً في إقامة نظام اقتصادي عالمي، يقوم على ثلاث منظمات عالمية، تعمل على إدارة هذا النظام اقتصادياً ومالياً، وهكذا قام صندوق النقد الدولي في (٢٥ كانون الأول من عام ١٩٤٥م)، طبقاً لاتفاقية بريتون وودز كمنظمة مسؤولة عن إدارة النظام النقدي العالمي، ومهمتها الأساسية: وضع القواعد التي تحكم سلوك كل دولة فيما يتعلق بثبات أسعار الصرف. بينما أنشئ البنك الدولي عام (١٩٤٦م) طبقاً لاتفاقية بريتون وودز أيضاً كمنظمة دولية مسؤولة عن تطبيق السياسات الاقتصادية الكفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء وسياسات الإصلاح الهيكلي[٢].

---

(١) انظر: د. مراد جابر مبارك السعداوي، مصدر سابق، (ص١٥٦).

(٢) انظر: د. عبد المطلب عبد الحميد، «الجات وآليات عمل منظمة التجارة العالمية»، الدار الجامعية، مصر، ٢٠٠٥م، (ص١٩ ـ ٢٠).

ويرى الفقهاء أن هذه المؤسسات الاقتصادية ولاسيما مؤسسات بريتون وودز أنشئت لتحقيق العديد من الأهداف والمهام، لعل من أهمها:

١ ـ العمل على بقاء أسواق الدول مفتوحة أمام سلع الدول الصناعية والمتقدمة.

٢ ـ ضمان استمرار تبعية دول الجنوب النامية لدول الشمال الصناعية والمتقدمة.

٣ ـ الاستمرار القانوني والمنظم لعملية تراكم رأس المال عالمياً.

٤ ـ استمرار نزوح الفائض من الدول النامية إلى الدول الرأسمالية تحت ستار تحرير التجارة الدولية[١].

كما أن الهيمنة الاقتصادية التي تمارسها الدول الكبرى على الاقتصاد العالمي الدولي، وإصرارها على حماية أسواقها وصناعتها الوطنية ضد المنافسة الأجنبية؛ جعلت من الغات مؤسسة للأغنياء لا يحصل منها الفقراء على أية مكاسب تذكر، لعدم قدرتهم التنافسية واقتصار تجارتهم على المواد الأولية التي يتم تصنيعها في الشمال ثم يعاد بيعها إليهم بأغلى الأسعار.

غير أن ذلك التوجه العالمي التميزي في شأن المنظمات العالمية المالية لمعطيات تعظيم التراكم الدولي للدول الرأسمالية الكبرى، ما لبث أن خرجت عليه دول العالم الثالث حينما دعت إلى إقامة نظام عالمي جديد، من خلال تكثيفها لجهودها الشارعة داخل المنظمة الدولية العالمية؛ وعلى الأخص داخل أروقة الجمعية العامة للأمم المتحدة وأيضاً

(١) انظر: د. إبراهيم العيسوي، «الغات وأخواتها»، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٣، بيروت ٢٠٠١م، (ص١).

داخل الوكالات المتخصصة التابعة لها[١]، الأمر الذي أدى إلى صدور القرارات الآتية[٢]:

١ ـ القرار رقم (٣٢٠١) الصادر عن الجمعية العامة عام (١٩٧٤م) بشأن إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد.

٢ ـ القرار رقم (٣٢٠٢) الصادر عن الجمعية العامة عام (١٩٧٤م) والخاص بإقرار برنامج العمل الدولي لإقامة النظام العالمي الجديد.

٣ ـ القرار رقم (٣٢٧١) والصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية، الذي اشتمل على:

أ ـ حق كل دولة في السيادة الدائمة على مواردها الطبيعية.

ب ـ حق كل دولة في التأميم وتنظيم الوضع القانوني للشركات عبر القارية القائمة على أراضيها.

ج ـ ضرورة تعديل الأسعار للمواد الأولية الخاصة بدول العالم الثالث على نحو من العدالة.

د ـ أهمية تشجيع قيام تكتلات الدول المنتجة للمواد الأولية.

هـ ـ ضرورة كفالة وتنظيم نقل التكنولوجيا لدول العالم الثالث.

و ـ حق كافة الدول في المساهمة الفعالة في التجارة الدولية، وحق دول العالم الثالث في الحصول على معاملة تفضيلية من قبل الدول الصناعية.

---

(١) مثل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية واليونسكو والفاو.

(٢) انظر: د. مراد جابر مبارك السعداوي، مصدر سابق، (ص١٥٦).

ز ـ ضرورة إعادة النظر في النظام النقدي الدولي والنظام الدولي لتمويل الإنماء.

ح ـ حق دول العالم الثالث بالمشاركة الكاملة الفاعلة والمتكافئة في إعادة بناء النظام الاقتصادي العالمي الجديد[١].

ورغم الانتقادات التي وجهت لهذه القرارات إلا أنها أدت إلى القليل من الفوائد والمزايا الأمنية لدول العالم الثالث، والتي تماشت في مضمونها مع نتائج المؤتمرات اللاحقة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الانكتاد[٢]، ومن أهمها: المزايا التفضيلية التي قررتها المجموعة الأوربية، وهي اتفاقيات باوندى (١٩٦٣ ـ ١٩٧٤م)، واتفاقيات لومي (١٩٧٤ ـ ١٩٩٩م) مع الدول النامية وخاصة في المستعمرات السابقة. إلا أن غالبية الفقهاء يرون أن أعمال هذه النظم التفضيلية في ظل مبادئ التأقيت والاعتماد المتبادل، وفي ظل التقسيم غير المتكافئ للعمل الدولي والمساواة الشكلية في السيادة، قد أظهرت محاولة فاشلة لتجميل الوجه القبيح للمبادئ الرأسمالية في مواجهة دول العالم الثالث المتمثلة في:

ـ مبدأ عدم التمييز.

ـ مبدأ التكافؤ.

ـ مبدأ الدولة الأكثر رعاية.

---

(١) انظر: د. مراد جابر مبارك السعداوي، المصدر نفسه، (ص١٥٧).

(٢) (UNCTD) وهو: جهاز تابع إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة والمجلس الاقتصاي والاجتماعي وينعقد بصفة دورية ومهمته الصناعة القانونية لتطلع دول العالم الثالث إلى إقامة نظام دولي تجاري جديد في مجابهة الطابع التمييزي لاتفاقية الغات.

ـ مبدأ شرط الحقوق المكتسبة للأجانب.

وهي نفس المبادئ التي لا يزال صداها باقياً في اتفاقيات الشراكة الأوربية مع الدول العربية (دول حوض البحر المتوسط)، إلى أن وصل المجتمع الدولي في ظل النظام العالمي الجديد إلى منظمة التجارة العالمية بعد جولات عديدة من المفاوضات، ويرى البعض أن النظام العالمي الجديد يركز على العلاج الاقتصادي كبديل عن السلاح العسكري، ويتطلب هذا الشكل العالمي الجديد محورية دور الدولة في الاستراتيجية الاقتصادية، وفي التطلع لبلوغ القوة الاقتصادية كهدف رئيسي[١].

* * *

المبحث الثاني
انبعاث ظاهرة العولمة

يرى الكثير من الباحثين أن ظاهرة العولمة ليست ظاهرة جديدة الأصل والتكوين، بل هي ظاهرة كانت لها ملامح وأصول تاريخية في العلاقات الدولية، ولكن بصورة متواضعة تحتمها تلك العلاقات، ودون أن تسعى إليها معظم الأمم في علاقاتها، وبالتالي فهي ظاهرة ليست وليدة التغيير في النظام العالمي وتوازنات القوى، بل إن هذا التغيير هو الذي حفزها وبعثها من رقدها لتصبح ظاهرة عالمية كاسحة، اختلفت ولاتزال تختلف جميع الآراء حولها، ولذا سنتعرض من خلال هذا المبحث للنشأة التاريخية للظاهرة عبر المطلب الأول، أما المطلب الثاني فسنخصصه للتصورات

(١) انظر: د. شريف دلاور، «الاقتصاد المصري والعولمة»، دار المعارف، القاهرة، ٢٠٠٠م، (ص٤٢).

الزمنية للعولمة، أما المطلب الثالث فسنبحث من خلاله عن أسباب العولمة، في حين نتطرق إلى مفهوم العولمة وأهدافها من خلال المطلب الرابع، ونختم بالحديث عن مظاهر العولمة وأثرها في سيادة الدولة وذلك عبر المطلب الخامس من هذا المبحث.

المطلب الأول: نشأة وتاريخ العولمة:

يقرر الكثير من الباحثين أن النظام الاقتصادي الدولي الجديد لم ينشأ فجأة، ولكنه ولد ونما في أحضان النظام القديم وخرج منه.

وقد بدأت بذوره الأولى في منتصف الستينيات من القرن العشرين، ثم بدأت توجهاته تتضح في السبعينيات، وتسارعت بحيث اتضحت خطوطه العامة وملامحه الرئيسية مع بداية التسعينيات من القرن الماضي[١]، وفي نفس الاتجاه يمكن القول أن للعولمة تاريخاً قديماً، وبالتالي فهي ليست نتاجاً للعقود القليلة الماضية التي ازدهر فيها مفهوم العولمة في السياسة والاقتصاد والثقافة والاجتماع، إلا أن ما جعل العولمة تبرز آثارها في هذه المرحلة التاريخية التي يمر بها العالم، هو تعميق آثار الثورة العلمية والتكنولوجية وخاصة في مجال الاتصالات والحواسيب الإلكترونية والأقمار الصناعية. وبناءً على هذه الاعتبارات، صاغ روبرتسون[٢] في دراسته «تخطيط الوضع الكوني» مراحل نشأة العولمة[٣] تاريخياً خلال المراحل الخمس الآتية:

(١) انظر: د. عمرو محيي الدين، «المحاور الأساسية لاقتصاديات التنمية وظاهرة العولمة». دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٩٧م، (ص٢٩).

(٢) Roland robrtson,Global culture:Nationalism,Globalization and modernity: theory culture and society (London,Newbury.park pub,1990,pp.15 - 30).

(٣) هناك من يرى أن نشوء العولمة مر بثلاث مراحل هي: =

١ ـ المرحلة الجنينية:

استمرت في أوربا منذ بداية القرن الخامس عشر حتى منتصف القرن الثامن عشر، حيث شهدت هذه المرحلة نمواً للمجتمعات القومية وإضعافاً للقيود التي كانت سائدة في القرون الوسطى، كما تعمقت الأفكار الخاصة بالفرد وبالإنسانية، وبدأت الجغرافيا الحديثة والنظريات عن العالم.

٢ ـ مرحلة النشوء:

من منتصف القرن الثامن عشر حتى عام (١٨٧٠م) وما بعده، حيث حصل تحول جاد في فكرة الدولة المتجانسة الموحدة، وأخذت تتبلور المفاهيم الخاصة بتنظيم العلاقات والاتصالات بين الدول، وبدأت مشكلة قبول المجتمعات غير الأوربية في «المجتمع الدولي» وبدأ الاهتمام بموضوع القومية والعالمية.

= **١ ـ مرحلة البداية:** حيث ابتدأت هذه المرحلة مع ظهور مشروع مارشال الأمريكي الشهير، الذي أقيم بهدف إعادة إعمار أوربا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية، والذي استهدف إلى جانب إعادة إعمار أوربا إعادة تنظيم العلاقات النقدية وأسعار الصرف ووسائل الدفع الدولية، وقد تمثل ذلك بظهور البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

٢ ـ مرحلة العولمة الإقليمية: ابتدأت هذه المرحلة مع بداية النصف الثاني من عقد الخمسينات، وذلك عن طريق انتشار سوق مشتركة ضمن (معاهدة روما) المشهورة، فسوق أوربية موحدة، فاتحاد اقتصادي ونقدي ضمن معاهدة (ماستريخت)، مما أدى إلى ظهور فضاء اقتصادي وتجاري عتيد.

٣ ـ مرحلة العولمة الكونية: حيث ابتدأت هذه المرحلة مع عام (١٩٨٥م) عندما أعلن الرئيس السوفياتي الأسبق ميخائيل غورباتشوف عن حلول ثورة (البروستويكا)، والتي كانت بمثابة الإعلان عن انهيار الاتحاد السوفياتي سياسياً واقتصادياً.

لمزيد من التفصيل انظر: د. محمد بن سعيد بن سهو أبو زعرور، العولمة (الخيار البديل) دار البيارق، عمان، الأردن، بدون سنة طبع، (ص١٤ ـ ١٦).

٣ ـ مرحلة الانطلاق:

استمرت من عام (١٨٧٠م) وما بعده حتى العشرينات من القرن العشرين، وظهرت مفاهيم تتعلق بالهويات القومية والفردية، وتم إدماج عدد من المجتمعات غير الأوربية في المجتمع الدولي، وبدأت عمليات الصياغة الدولية للأفكار الخاصة بالإنسانية ومحاولة تطبيقها، وحدث تطور هائل في عدد وسرعة الأشكال الكونية للاتصال.

٤ ـ مرحلة الصراع من أجل الهيمنة:

استمرت هذه المرحلة من العشرينات حتى منتصف الستينات من نفس القرن، وبدأت الخلافات والحروب الفكرية حول المصطلحات الناشئة الخاصة بعملية العولمة، التي بدأت في مرحلة الانطلاق ونشأت صراعات كونية حول صور الحياة وأشكالها المختلفة، وقد تم التركيز على الموضوعات الإنسانية بحكم حوادث وآثار الحروب العالمية الأولى والثانية، ودور الأمم المتحدة.

٥ ـ مرحلة عدم اليقين:

بدأت في الستينات وأدت إلى اتجاهات وأزمات في التسعينات، وقد تم إدماج العالم الثالث في المجتمع العالمي، وتصاعد الوعي العالمي، وبوشر بالهبوط على سطح القمر، وتعمقت القيم المادية وما بعد المادية، وشهدت هذه المرحلة نهاية الحرب الباردة وشيوع الأسلحة الذرية، وزادت إلى حد كبير المؤسسات الكونية والحركات العالمية. وتواجه المجتمعات الإنسانية اليوم مشكلة تعدد الثقافات والأعراق داخل المجتمع نفسه، حيث أصبحت المفاهيم الخاصة بالأفراد أكثر تعقيداً، وظهرت حركة الحقوق

المدنية، وأصبح النظام الدولي أكثر سهولة، وزاد الاهتمام بالمجتمع المدني العالمي والمواطنة العالمية، وتم تدعيم الإعلام الكوني.

وبطريقة أكثر تحديداً يرى بعض المفكرين[١] أنه قد تمت عولمة النشاط الاقتصادي من خلال آليتين مهمتين هما: التجارة الدولية والاستثمار الدولي المباشر، وقد أدت الدور الأساسي والرئيسي في هذا المضمار الشركات العالمية المتعددة الجنسيات، التي اتخذت شكل الشركات المساهمة منذ القرن التاسع عشر (١٨٢٠ ـ ١٨٧٠م) وما بعدها، حيث بدأت الثورة الصناعية وكانت بمثابة نقطة التحول الأولى للرأسمالية الصناعية.

وهكذا شهدت هذه الفترة أكبر حركة لانسياب رؤوس الأموال واتجاهها نحو قطاعات إنتاج المواد الأولية للتصدير من الدول النامية. وتم بناءً على ذلك إدماج هذه الدول في السوق الرأسمالي العالمي، ونشوء نمط تقسيم العمل الدولي الذي ظل سائداً حتى منتصف السبعينيات من القرن العشرين، ولم يكن من الممكن لهذه العولمة أن يكتب لها النجاح مالم تصاحبها وتساندها عولمة سياسية وثقافية للتأثير في قرارات النخبة السياسية في هذه البلدان وفي خياراتها الاستهلاكية. وقد ساعد على ذلك بعض التطورات العلمية «التقنية» المهمة، ولعل أهمها هو: اختراع التلغراف بين لندن ونيويورك، وهنا تتجلى لنا عولمة أوربية النشأة والمظاهر.

وفي نهاية عام (١٩١٣م) تحطمت آليات العولمة وشهدت الفترة من (١٩١٣ إلى ١٩٤٥م) تراجعاً كبيراً في معدل التجارة الدولية، وزادت معدلات الحماية، ثم تسارعت معدلات العولمة إنتاجياً ومالياً بعد أن

(١) انظر: د. عمرو محيي الدين، مصدر سابق، (ص٣٥).

توقفت خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها. وزادت معدلات نمو التجارة الدولية بعد عام (١٩٥٠م) بنسبة (٦،٨٪) سنوياً حتى عام (١٩٧٣م)، ثم تراجعت في الفترة من (١٩٧٣ ـ ١٩٨٣م) إلى نسبة (٥،٣٪)، ثم بدأت في التسارع مرة أخرى لتبلغ أوجها في التسعينيات من القرن العشرين.

وتماشياً مع ذات المفهوم يؤكد المفكرون على أن هذه التحولات التي تجلت بوضوح في التسعينيات، هي حلقة ثالثة في التحرك الغربي نحو العالمية سبقتها تحولات ما بعد الحرب العالمية الأولى في نهاية العقد الثاني من القرن العشرين، وتحولات ما بعد الحرب العالمية الثانية في النصف الثاني من نفس القرن، مما أدى إلى انحسار مضمون العولمة الأوربية.

ومع استعراض التاريخ الإنساني، يلاحظ أنه حفل بتحركات «نحو العالمية» في مختلف عصوره عبر عنها نزوح الإنسان نحو السياحة في كوكبنا الأرضي، استجابة لدعوة خالصة بأن يمشي في مناكب الأرض وينتشر فيها[١]، كما يؤكد جانب آخر من الباحثين نفس الاتجاه[٢]، حيث يرون أن محتوى العولمة أخذ صورته الجنينية الأولى في بدايات النصف الثاني من القرن العشرين خلال الحرب الباردة عبر الانفجار الهائل في الثورة الإعلامية. وعلى الرغم من أن العولمة تاريخياً قد ظهرت مع نشوء الإمبراطوريات في العالم، وتكرست واقعياً في مرحلة الاستعمار

(١) انظر: د. أحمد صدقي الدجاني، في تعقيبه على بحث السيد ياسين الموسوم ب في مفهوم العولمة، والمنشور ضمن ندوة العرب والعولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٣، بيروت، ٢٠٠٠م، (ص٦٣).

(٢) انظر: أ. صباح ياسين علي، في تعقيبه على بحث السيد ياسين الموسوم ب في مفهوم العولمة والمنشور ضمن ندوة العرب والعولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠م، (ص٧١).

والرأسمالية، إلا أن التوظيف الشمولي لآلية التدفق الإعلامي والسيطرة على معطيات الحدث وتسويقه وقياس ردود الفعل حوله قد أسهمت في ظهور هذا المفهوم، ومن هنا بزغت عولمة جديدة هي العولمة الأمريكية بعد ترك الولايات المتحدة الأمريكية لسياسة العزلة.

ويؤكد هذا الفكر ـ فكر أن العولمة لها جذور تاريخية ـ بعض المحللين والباحثين في هذا المجال[١]، حيث يرون أننا في خضم عالم ونظام جديدين في شكل مختلف. لقد تلاحقت أحداث التطوير بسرعة مذهلة فاقت قدرة الكثيرين على المتابعة والاستيعاب، فكانت صدمة المستقبل التي تحدث عنها البعض من قبل، كما أن طبيعة النظام الاعتباري كانت تجري في معظمها في مجال الحقيقة الاعتبارية، وفي إطار إلكتروني لا يمكن الإحساس به مادياً، لقد أدركت القلة فقط حجم التغير الذي طرأ على العالم، ولكن جو النظام الجديد لا يزال على حد تعبير نعوم شومسكي (Noam Chomsky) شيئاً جديداً في النظام العالمي. فالقواعد الأساسية مازالت كما هي قواعد القانون للضعفاء، وسطوة القوة للأقوياء متغيرة الأشكال: شكل القوة وأسلوب تطبيقها، شكل القانون وقواعد ممارسته، نوعية المصالح وكيفية حمايتها.

لقد كان تعريف العولمة شائعاً منذ الستينيات من القرن العشرين، حيث ساد شعار «فكر عالمياً ونفذ محلياً» (Think globally and act locally)، ولكن المفهوم نفسه يمتد أبعد من هذا بكثير إلى القرن الخامس عشر ونقلته النوعية عبر الحدود التقليدية، حيث بدأت تتبلور إرهاصات العولمة

(١) انظر: أ. د. حسين كمال بهاء الدين، «الوطنية في عالم بلا هوية» ـ تحديات العولمة، دار المعارف، ٢٠٠٠م، (ص٥٩) وما بعدها.

اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً، وفرضت انتقالاً غير مسبوق للسلع والمنتجات والأفكار والتقنيات عبر الحدود وعبر المحيطات[١].

بينما يرى توماس فريدمان[٢] أن العولمة الحالية هي مجرد جولة جديدة: «الجولة الثانية في تقديره»، بعد الجولة الأولى التي بدأت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر بحكم التوسع الهائل في الرحلات البحرية، باستخدام طاقة البحار التي أدت إلى اتساع حجم طاقة التجارة الدولية بشكل لم يسبق له مثيل.

وإذا كان النظام العالمي يعني الوضع الذي تحاول فرضه بعض الدول على العالم بأسره مستفيدة في ذلك بالتغيرات التي تحدثها العولمة، إلا أن النظام العالمي «هدف» بينما العولمة «أداة»، والخلط بين الاثنين قد يفقدنا مشروعية استخدام هذه الأداة نفسها للوصول إلى أهداف تتفق ومصالحنا الوطنية، ويضيع حقنا في تشكيل النظام العالمي فيما يتماشى مع هذه الأهداف.

المطلب الثاني: التصورات الزمنية للعولمة:

العولمة ـ وإن كانت اصطلاحاً ـ هي ظاهرة جديدة، إلا أنها كفكرة وكنهج تطبيقي قديم قِدم الحضارة والعقيدة والتنظيم.

ولمعرفة جذور هذا النهج في أعماق الزمن نتوقف عند المحطات الرئيسية التي أثرت في الفكر الإنساني وطبيعة العلاقات بين البشر، وسوف نتطرق من خلال هذا المطلب إلى نهج العولمة في الحضارات القديمة عبر

---

(١) انظر: أ.د. حسين كمال بهاء الدين، المصدر نفسه، (ص١١٣).

(٢) Tomas Fredman,the Globalization povrety.impacts of Lmf and World nova Scation Zed Books Ltd,London and new Jeisey,1996,p421.

الفرع الأول، وننتقل للحديث عن وجود هذه الفكرة في الديانات الرئيسية من خلال الفرع الثاني، ونخصص الفرع الثالث لمناقشة مراحل العولمة ذات الشكل المعاصر.

الفرع الأول: العولمة في الحضارات القديمة[١]:

شهد العالم العديد من الحضارات: كحضارة الفراعنة وبلاد ما بين النهرين، وحضارات أخرى في بلاد الشام والصين والهند، وحضارة الرومان والفرس واليونان، حيث كانت تلك الحضارات قد مارست العولمة ونقلت حضارتها للآخرين. حتى إن الصراع فيما بينها كان له طابع العولمة؛ إذ كان الصراع يستهدف ما هو أبعد من وطن ذلك المتصارع[٢].

---

(١) يرى أستاذنا الدكتور عامر عبد الفتاح الجومرد أن للعولمة تاريخاً قديماً، وهي ليست وليدة السنوات القليلة الماضية.
فقد عرف الرومان العولمة وحاولوا نشر علومهم ومعارفهم على الأمم الأخرى، وخاصة فيما يتعلق بالنظم الإدارية والبناء كالحصون والمسارح الرومانية. أما فيما يتعلق بالإسلام فيرى الدكتور عامر الجومرد أن الإسلام هو صاحب حضارة تفتح بلداناً، وأن هذا على خلاف الحضارات السابقة عليه كالرومان واليونان، حيث كانوا يحتلون البلدان ويحاولون الاستيلاء على ثروات تلك البلدان، بينما المسلمون حاولوا نشر تعاليم الإسلام والثقافة الإسلامية؛ حيث حرص الرسول الكريم محمد ﷺ عند فتح أي بلد على بناء جامع، حيث يمثل هذا الجامع مدرسة لنشر وتعليم الثقافة الإسلامية.
أمّا فيما يتعلق بالعولمة الأمريكية فهي عولمة رعاة بقر، وقد ابتدأت هذه العولمة بنشر مظاهر الحياة الأمريكية على العالم ككل، والترويج للمنتجات الأمريكية كالكوكاكولا وارتداء الجينز، وبعد ذلك انتقلت إلى مظاهر الحياة الأخرى كالكمبيوتر والحاسبات الإلكترونية. لقاء مع الدكتور عامر عبد الفتاح الجومرد، حول تعريف العولمة وتاريخها، كلية الحقوق، جامعة الموصل، ١٦/ ٧/ ٢٠٠٩م.

(٢) انظر: خلف رمضان الجبوري، «أعمال الدولة في ظل الاحتلال»، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة إلى مجلس كلية القانون، جامعة الموصل، ٢٠٠٣م، (ص٨١).

حيث اتسمت العلاقات فيما بين شعوب تلك الحضارات بطابع العداء من أجل بسط نفوذ إمبراطورياتها إلى أكبر رقعة ممكنة من الأرض ونشر ثقافتها، وأن التبعية هي التي كانت تربط بين تلك الدويلات بحيث تكون الأخيرة تابعة لها، وخاضعة لتوجيهاتها[١].

غير أن طابع العداء هذا لم يمنع من وجود بعض القواعد القانونية الدولية المنظمة للعلاقات فيما بين تلك الدويلات، فمثلاً في عام (٣١٠٠ق.م) عقدت معاهدة صلح بين مدينة لكش ومدينة أوما العراقيتين، وقد تضمنت هذه المعاهدة «وجوب احترام خط الحدود وحجر الحد الذي وضع من قبل ملك كيش»، فضلاً عن كونها قد تضمنت شرط التحكيم لفض المنازعات بين الأطراف التي يكون سببها انتهاك الحدود[٢].

هذا وعندما جاءت حضارة اليونان حاولت أن تتوسع على حساب باقي الحضارات، وأن تخضع العالم لسيطرتها، وأنها كانت بفعلها هذا تسعى إلى العولمة، وقد أثبت ذلك ملكها الإسكندر عندما أجاب على رسالة أستاذه أرسطو الذي بعث له قائلاً:

«إن غزو الشرق من شأنه أن يقضي على الجيش اليوناني، حيث يحتك اليونانيون بالشرقيين، وهم أصحاب حضارات عريقة»، فأجابه الإسكندر:

---

(١) انظر: د. محسن الشيشكلي، «الوسيط في القانون الدولي العام»، ج١، منشورات الجامعة الليبية، بنغازي، ١٩٧٢م، (ص ٣١١).

(٢) انظر: د. طلعت جياد لجي الحديدي، «مبادئ القانون الدولي العام والعولمة»، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الموصل، ٢٠٠١م، (ص١٩).

«إنه يغزو الشرق حتى يجعل الثقافة والفكر اليونانيين هما فكر العالم وثقافته»[١].

هذا وإذا كانت المخرجات النهائية للعولمة تتمثل في إقامة الإمبراطوريات بمفاهيم معاصرة تهيمن بها فكرة الاستلاب السياسي والاقتصادي والفكري للشعوب والأمم، فقد كانت الحضارات القديمة تنتهج المنهج ذاته.

وقد عبر الإسكندر الأكبر في عهد الإغريق عن ذلك بوضوح عندما بكى على ساحل بحر، ظناً منه أنه لا توجد بعده عوالم يفتحها ويخضعها لسلطانه[٢].

هذا ولا تقل الحضارة الرومانية شأناً عن الحضارة اليونانية، فقد تمكنوا من نشر حضارتهم، وتوسعوا على حساب الأقوام الأخرى. وقد أطلق الرومان على حضارتهم تسمية (زهرة الإنسانية)، حيث عدُّوها نموذجاً للعدالة والرحمة، وكانوا يعتقدون أن هدف روما هو تحقيق الترابط العالمي ونشر الحضارة الإنسانية وتكوين الاندماج والترابط العالمي، وأن أعداءهم هم أعداء الإنسانية[٣]، لذلك فقد عمل الرومان على نشر حضارتهم بما فيها

---

(١) انظر: فراس علي حسين الجبوري، «أشخاص القانون الدولي العام في ظل العولمة»، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى مجلس كلية القانون، جامعة الموصل، ٢٠٠٣م، (ص ١٨).

(٢) انظر: د. عبد الجبار عبد مصطفى النعيمي، «الإسلام والعولمة مظاهر الصراع والسيادة»، مجلة الرافدين للحقوق، العدد ١٣، كلية الحقوق، جامعة الموصل، ٢٠٠٢م، (ص ٢٢١).

(٣) انظر: د. محمد طلعت الغنيمي، «الأحكام العامة في قانون الأمم»، دراسة في الفكر الشيوعي والرأسمالي، منشأة المعارف، الإسكندرية، بدون سنة طبع، (ص٤٩).

لغتهم وثقافتهم وقوانينهم وطرق معيشتهم، ويتبين ذلك بشكل واضح من خلال الحروب التي كانوا يخوضونها، حيث أظهرت هذه الحروب نزوعهم نحو السيادة على العالم، أي (رومنة العالم)، وتعني في عصرنا الحاضر: عولمة العالم، وذلك عن طريق فرض تقاليد وقيم روما متجاهلة بذلك العديد من القواعد الدولية المتعارف عليها التي تتعارض مع مصلحتها[١].

وبعد سقوط الإمبراطورية الرومانية نشأت على أنقاضها العديد من الإقطاعيات والتي كانت ترتبط مع الأمير أو الملك برابطة الخضوع والولاء، وهذه الإقطاعيات لم تكن تمثل دولاً لها سيادة أو تمارس حقوقاً سيادية، لذلك فالعلاقات بين هذه الإقطاعيات اتسمت بطابع العداء والإغارة المتكررة فيما بينها[٢].

الفرع الثاني: العولمة لدى بعض الأديان:

أولاً: الدين المسيحي:

لقد أسهمت تعاليم الدين المسيحي في تحقيق الاتصال بين الشعوب، حيث إن الديانة المسيحية لم تكن منغلقة على نفسها، بل دعت إلى نشر تعاليم السيد المسيح عليه السلام[٣]، وكان هدف المسيحية نشر مبادئ المساواة والمحبة بين الشعوب من خلال تحريم الحروب ونبذها. وقد استحوذت فكرة السيطرة على العالم على الباباوات من خريجي «دير كلوني»، وعندما اعتلى السلطة (جريجوري السابع) نادى «بأن العالم يجب أن يكون دولة

(١) انظر: د.طلعت جياد الحديدي، مصدر سابق، (ص٢١).

(٢) انظر: د. محمد حافظ غانم، «مبادئ القانون الدولي العام»، مطبعة النهضة الجديدة، القاهرة، ١٩٦٧م، (ص ٤٧).

(٣) انظر: د. محمد حافظ غانم، المصدر نفسه، (ص٤٧).

مسيحية واحدة يسيطر عليها بابا له القدرة وله العصمة وله الملك، لا يحده قانون ولا يوزعه وازع، يخلع العصاة من الملوك ويحل من طاعتهم رعاياه»، ومع إطلالة القرن الثالث عشر حاول البابا (إينوس الثالث) أن يحقق حلم الإمبراطورية الرومانية بالسيطرة على العالم، حيث قام بالاستيلاء على القسطنطينية وفرض سلطان الإمبراطورية عليها وانتزع الولاء من ملوك فرنسا وبريطانيا والبرتغال[١].

وهكذا نجد أن تعاليم الدين المسيحي كانت تتضمن نشر مبادئ وتعاليم السيد المسيح بما تتضمنه من محبة وإخاء ومساواة، فكانت تستهدف تحقيق العالمية ونشر المسيحية على نطاق واسع.

ثانياً: الدين الإسلامي:

الإسلام نظام شامل اشتمل على جميع المبادئ والأحكام التي تنظم أمور الدين والدنيا. ومنذ أن ظهرت الدعوى الإسلامية مع بداية القرن السادس الميلادي رفع الرسول الكريم محمد ﷺ لواء التوحيد لله سبحانه، وقد جاءت الدعوى الإسلامية عالمية لكل البشر، ويمكن تلمس ذلك من خلال العديد من الآيات القرآنية كقوله تعالى:

﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا رَحۡمَةٗ لِّلۡعَٰلَمِينَ﴾[٢]. ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ بَشِيرٗا وَنَذِيرٗا﴾[٣]. وقوله تعالى: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِي نَزَّلَ ٱلۡفُرۡقَانَ عَلَىٰ عَبۡدِهِۦ لِيَكُونَ لِلۡعَٰلَمِينَ نَذِيرًا﴾[٤].

---

(١) انظر: د. طلعت جياد الحديدي، مصدر سابق، (ص٢٥).

(٢) سورة الأنبياء الآية (١٠٧).

(٣) سورة سبأ الآية (٢٨).

(٤) سورة الفرقان الآية (١).

أما في السنة المطهرة فقد قال رسول الله ﷺ: «. . . **وكان النبي يبعث إلى قومه خاصة، وبعثت إلى الناس كافة**»[١] وبهذا المعنى مثَّل الإسلام ديناً ودولة وجسد حضارة متكاملة، وبمعنى آخر مثل الإسلام إعلاناً عاماً لتحرير الإنسان من عبودية العباد، وهو ثورة على حاكمية البشر في كل صورها وأنظمتها وأشكالها، كما أنه لم يكن من قصد الإسلام أبداً أن يكره الناس على اعتناق عقيدته، «ولكنه يهدف ابتداءً إلى إزالة الأنظمة والحكومات التي تقوم على أساس حاكمية البشر للبشر وعبودية الانسان للإنسان، ثم يطلق الأفراد أحراراً بالفعل في اختيار العقيدة التي يريدونها بمحض اختيارهم»[٢].

وقد وضع الإسلام نظماً سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية وقانونية مكنته من السيطرة على العالم، فهو يتصف بصفات تجعله يختلف عن جميع الحضارات والإمبراطوريات التي سبقته، وهو يسعى إلى بناء الإنسان والمجتمعات بزرع قيم ومبادئ سامية، أنزلها رب العالمين عن طريق الرسول ﷺ إلى العالم أجمع من أجل بناء حضارة أزلية، وهو بذلك يختلف عن العولمة الحالية التي تسعى إلى هدم الإنسانية وزراعة قيم مادية أنانية فيها[٣].

وقد امتثل الرسول الكريم ﷺ لأوامر الله ﷻ فعمل على نشر الدعوى الإسلامية في أصقاع العالم، فأرسل الرسول عليه الصلاة والسلام الرسائل

(١) انظر: الشيخ منصور علي ناصيف، «التاج الجامع للأصول في أحاديث الرسول»، ج١، دار الفكر، بيروت، ١٩٨١م، (ص ٣٥).

(٢) انظر: د. محسن الشيشكلي، مصدر سابق، (ص ٣٤٠)

(٣) انظر: فراس علي الجبوري، مصدر سابق، (ص ٢٠).

إلى ملوك وأباطرة العالم يدعوهم للإسلام؛ فإن امتنعوا فليس أمامهم خيار إلا الحرب.

وهكذا انتشر الإسلام في كافة أصقاع العالم، ولم يعد محصوراً في الجزيرة العربية، إذ استمرت الفتوحات الإسلامية بعد وفاة الرسول الكريم ﷺ في عهد الخلفاء الراشدين، وكذلك في عهد من تلاهم من الخلفاء الأمويين والعباسيين حتى سقوط بغداد سنة (٦٥٦ هـ / ١٢٥٨م)[١].

الفرع الثالث: مراحل العولمة المعاصرة:

في عام (١٢٥٨م/ ٦٥٦ هـ) غزا المغول بغداد فعاثوا في الأرض فساداً، ونظراً للنزاعات الداخلية التي اتسمت بها الخلافة فقد انتقل ميزان القوة من العرب إلى الغرب، وفي تلك الفترة بدأت القوى الأوربية الغربية بالظهور على الساحة الدولية، فبدأت الحملات الاستعمارية من خلال هيمنة البرتغاليين، ثم تلاهم الإسبان في حملاتهم الاستعمارية واكتشافهم للعالم الجديد (أمريكا)، حيث قام المستعمرون باستبعاد سكان المناطق التي وصلوا إليها، بل إنهم قاموا في مناطق أخرى بحملات إبادة للسكان الأصليين، وخير شاهد على ذلك ما تعرض له الهنود الحمر والأستراليّون القدماء من حملات إبادة جماعية[٢].

ومع بداية الثورة الصناعية ارتبط مفهوم العولمة بالمجال الاقتصادي، إثر انتشار الثورة العلمية والتكنولوجية التي مثلت نقلة جديدة لتطوير الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الثورة الصناعية. حيث أدى التطور في

---

(١) انظر: طلعت جياد الحديدي، مصدر سابق، (ص ٢٨).

(٢) انظر: د. محمد عبد العزيز الشناوي، «أوربا في مطلع العصور الحديثة»، بلا ناشر، القاهرة، ١٩٧٧م، (ص ٢١).

استخدام الطاقة (الغاز والكهرباء) إلى تغيير جذري في أسلوب الإنتاج وقواه وعلاقاته، وقد أدت هذه الأحداث المتلاحقة إلى التوسع الاقتصادي، حيث استلزمت الثورة الصناعية الحصول على الموارد الطبيعية وفتح الأسواق العالمية، وارتبطت بمرحلة الحروب الأوربية وظاهرة الاستعمار، وذلك من أجل توفير احتياجات الرأسمالية الصاعدة[١].

وقد أدت ثورة المعلومات والاتصالات إلى إحداث تغيير في شكل التفاعلات الدولية، حيث لم تعد الحروب هي الوسيلة من أجل حسم الخلافات، وإنما ظهرت الحاجة إلى توحيد أسواق الدول في سوق واحدة، وهذا مما يستوجب القضاء على الأوضاع الاحتكارية وتجاوز حدود القومية وإعادة توزيع الدخل، وذلك من أجل التوسع في سوق الدول الصناعية وإعادة توزيع الدخل من أجل استيعاب المنتجات الحديثة[٢].

وقد أصبح من أهم سمات العصر الحديث تحول دول العالم من نمط الرأسمالية القومية إلى الرأسمالية العابرة للقوميات، ولقد أدى دوراً مهماً في هذا المجال فاعلون اقتصاديون هم الشركات متعددة الجنسية، وهي رمز لسيطرة القطاع الخاص على جميع مجالات الإنتاج والتسويق والمنافسة، ليس هذا فقط، بل أصبحت هذه الشركات تمثل مراكز قوة في دولها لا يقتصر على ضرورة حصول حكومات دول هذه الشركات على

(١) انظر: د. خالد سعد زغلول، «العولمة والتحديات الاقتصادية وموقف الدول النامية»، مجلة الحقوق، السنة (٢٦)، العدد (١)، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، ٢٠٠٢م، (ص٢٣).

(٢) انظر: د. هالة مصطفى، «العولمة دور جديد للدولة»، مجلة السياسة الدولية، السنة (٣٤)، العدد (٣٤)، مؤسسة الأهرام، مطبعة الأهرام، القاهرة، ١٩٩٨م، (ص٤٣).

تأييدها فقط، بل أصبحت هذه الشركات توجه سياسات حكوماتها فيما يتعلق بالسياسات المالية والاقتصادية الداخلية والخارجية[١].

وإذا ما حاولنا تتبع التأصيل التاريخي لكلمة (العولمة) في التداول السياسي والاقتصادي، يتبين لنا أن أول من استخدم هذا المصطلح (العولمة) كتَّاب أمريكان، وتحديداً في كتاب (ماكلوهان، وكينثن فيور) حول الحرب والسلام في القرية الكونية، وكتاب (بريجنسكي) الذي حمل عنوان (بين عصرين)، دور أمريكا في العصر الإلكتروني. ويتضمن الكتاب الأول تجربة الولايات المتحدة الأمريكية في فيتنام، أما الكتاب الثاني فقد استخدم فيه الكاتب بريجنسكي مصطلح المدينة الكونية؛ لأن مفهوم العودة إلى الجماعة والألفية المرتبطة بالقرية لم يبد له مناسباً لتغير البيئة الدولية التي حولها التقدم التقني إلى عدة علاقات ومصالح متشابكة ومتداخلة[٢].

يتضح لنا من مجمل ما تقدم أن العولمة ليست مجرد آخر موضة فكرية أو مجرد آيديولوجية نستوردها من الغرب بعد ثنائيات الأصالة والحداثة والتنمية والتخلف، حيث إن هناك قوى حقيقية تعصف بمجتمعاتنا نصطلح على تسميتها بالعولمة؛ ولكن دون أن نتفق على مضامينها أو عناوينها، ويتضح لنا كذلك أن العولمة ليست ظاهرة وليدة العصر الحاضر؛ وإنما هي ظاهرة ذات أصول تاريخية وربما تيارات تاريخية.

ومهما يكن أمر الخلاف الدائر بين الفقهاء حول مراحل تطور العولمة؛ فإن الإجماع بين الفقهاء يشير إلى أن عمر العولمة يمتد إلى

---

(١) انظر: خالد سعد زغلول، مصدر سابق، (ص٢٥).

(٢) انظر: عماد خليل إبراهيم الحديدي، «حقوق الإنسان في ظل العولمة»، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة إلى مجلس كلية القانون، جامعة الموصل، ٢٠٠٤م، (ص ٥٢).

خمسة قرون ببزوغ ظاهرة الدولة القومية؛ إذ تطلب التقدم العلمي وزيادة الإنتاجية في ذلك الوقت، توسيع نطاق السوق ليشمل الأمة بأسرها بعد أن كان محدوداً بحدود المقاطعة.

والعولمة المعاصرة ظهرت بشكلها الواضح الذي نعرفه الآن مع ظهور المصطلح في منتصف عقد التسعينيات بعد انهيار المعسكر الاشتراكي، لهذا، فالعولمة الحالية تمثل مرحلة من المراحل التاريخية التي يمر بها المجتمع الدولي الذي تتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية بما تمتلكه من قوة عسكرية، فضلاً عما وصلت إليه من تقدم في مجال التقانة وثورة المعلومات التي مكنتها من اختراق كل الحدود الوطنية، وأصبحت واقعاً مفروضاً على العالم والمجتمعات كافة.

المطلب الثالث: أسباب العولمة:

يرى بعض المفكرين أن هناك سبعة عوامل رئيسة تفاعلت لتأسيس العولمة كمضمون ومصطلح، وأدت إلى هذا الانبعاث السريع المستمر هي[(١)]:

١ ـ الغزو العسكري من أجل استلاب الآخرين وفرض شريعة القوة والبقاء للأصلح.

٢ ـ التجارة والتبادل القائم بين الأفراد والجماعات والشعوب.

٣ ـ الحوار والفكر وما يتبعه من وسائل للإقناع ومن وسائل لتدمير أية مقاومة تعرقل المصلحة الذاتية.

٤ ـ الرؤية والتصور المشترك نحو عالم الغد والمستقبل.

---

(١) انظر: د. محسن أحمد الخضري، «مقدمة في فكر وإدارة وعصر واقتصاد اللادولة»، الطبعة الأولى، النيل العربية، القاهرة، ٢٠٠٠م، (ص٤٠) ومابعدها.

٥ ـ الإعلام الذي استطاع أن يمكننا من معايشة الحدث حال وقوعه.

٦ ـ السيطرة الحضارية بقيمها ومثلها ومبادئها التي تفرض على الآخر الانهيار وتسلب إرادته دون أية دراية أو يقين.

٧ ـ إملاء إرادة الخضوع والإخضاع وبدون توقف، وجعل الآخرين يستسلمون بإرادتهم ويدمنون الخضوع بشكل دائم ومستمر.

ومن واقع الأحداث المتراكمة التي تعرضت لهذه الظاهرة الحديثة، فإن البعض يضيف إلى ذلك بعض الأسباب التي حفزت هذه الظاهرة في جانبها الإيجابي، مما جعل منها ظاهرة سريعة الانتشار. ورغم سلبياتها إلا أن البشرية تخضع لها ولا تستطيع أن تنكرها، ومن هذه الأسباب ما يأتي[1]:

١ ـ يرى كثير من البشر أن العولمة يمكن أن تحقق لهم الاندماج في عالم الحرية والديمقراطية التي يحتاجون لها ويتشوقون إليها.

٢ ـ أنها سوف تحقق الرفاهية الإنسانية، والتي تكفل مزيداً من الحياة الجيدة والكريمة للإنسانية في شتى المجالات الصحية والاجتماعية والثقافية وحقوق الإنسان وزيادة الدخل... إلخ.

٣ ـ تعظيم الأخلاق والمبادئ الحميدة عن طريق إشاعة المبادئ العامة السامية والقيم المثالية والنماذج المثلى للسلوك نظراً لعالمية وكونية الظاهرة.

---

(١) انظر: أ. عبد الباسط عبد المعطي، «العولمة والتحولات المجتمعية في الوطن العربي»، مركز البحوث العربية، الجمعية العربية لعلوم الاجتماع، ١٩٩٨م، (ص٢١١ ـ ٢١٦).

٤ ـ تحقيق العقلانية الرشيدة في استخدام الموارد بالشكل الذي يحافظ على توازنات البيئة الطبيعية، رغم العراقيل التي لاتزال تجابه تحقيق هذا الهدف.

٥ ـ الرغبة في تحقيق المزيد من التعاون الخلاق في مجال العلم واكتشاف المجهول.

٦ ـ الرغبة في تحقيق المزيد من الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

المطلب الرابع: مفهوم العولمة وأهدافها:

سنحاول في هذا المطلب تسليط الضوء على مفهوم العولمة في الفرع الأول، ثم نتناول في الفرع الثاني الأهداف الحيوية للعولمة.

الفرع الأول: مفهوم العولمة:

نحاول في هذا الفرع تناول التعاريف المتعددة للعولمة، وتمييز العولمة من غيرها من المصطلحات.

أولاً: تعريف العولمة:

١ ـ **العولمة لغةً**: العولمة لغةً على وزن فوعلة وهي: «تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل العالم كله»[(١)]، هذا وإن العولمة ترجمة للمصطلح الإنكليزي (Globalization)، حيث أثار هذا المصطلح العديد من الجدل

(١) انظر: د. محمد عابد الجابري، «قضايا في الفكر المعاصر»، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٧م، (ص١٣٥).

بين الفقهاء، فذهب البعض إلى أنه يعني من الناحية اللغوية جعل الشيء على مستوى عالمي، أي نقله من حيز المحدود إلى آفاق اللامحدود، أي جعله على نطاق العالم كله[١].

في حين يفضل البعض الآخر استعمال تعبير الكوكبة في تفسير معنى مصطلح (Globalization) ذلك أن هذه الكلمة مشتقة من كلمة (Globe) أي الكرة الأرضية، وهو التداخل الواضح في الاقتصاد والاجتماع والسياسة دون الأخذ بنظر الاعتبار الحدود السياسية للدول أو الإجراءات الحكومية[٢].

فيما يرى جانب من الفقه تسمية العولمة بالرسملة وحصر العولمة بالنطاق الرأسمالي فقط[٣].

ويعترض آخرون على تسمية العولمة بالرسملة، ذلك لأن في هذا الاستخدام حصراً للعولمة بالنطاق الاقتصادي فقط وبالنظام الرأسمالي، ولا نتفق مع من يسمي ظاهرة العولمة بالكوكبة، ذلك لأننا وإن كنا متفقين معه بأن التفسير الحرفي لكلمة (Globalization) مشتق من كلمة (Globa)، أي الكرة الأرضية، لكن حقيقة ظاهرة العولمة ما اشتمل فقط الكرة الأرضية، وإنما العالم كله؛ لذلك فإننا نجد أن استخدام لفظ العولمة هو

---

(١) انظر: د. هالة مصطفى، مصدر سابق، (ص٤٣).

(٢) انظر: د. إسماعيل صبري عبد الله، «الكوكبة الرأسمالية في مرحلة ما بعد الإمبريالية»، مجلة المستقبل العربي، السنة (٢٠)، العدد (٢٢٢)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٧م، (ص٥).

(٣) انظر: د. مزاحم العاني، «هي رسملة وليست عولمة»، جريدة الإعلام العراقية، العدد (١٢٠)، العراق، ٢٠٠٠م، (ص٧٩).

الأدق للتعبير عن حقيقة الظاهرة، التي تعني حرية انتشار الأفكار والمعلومات والبضائع على نطاق العالم كله.

٢ ـ **العولمة اصطلاحاً**[١]: لقد تعددت التعاريف التي أعطاها الفقهاء للعولمة، وكان التباين واضحاً فيما بينهم في تحديد تعريف دقيق لها نظراً لتعدد الآراء حولها؛ إذ تتأثر أساساً بانحيازاتهم الآيديولوجية واتجاهاتهم نحوها رفضاً أو قبولاً لها. فهناك من ركز في تعريفه للعولمة على الجانب الاقتصادي، وهناك من ركز في تعريفة للعولمة على الجانب السياسي، فرأى في العولمة نوعاً من أنواع الاستعمار، وهناك من رأى في العولمة نظاماً عالمياً جديداً يقوم على العقل الإلكتروني وثورة المعلومات، وهذا يشابه إلى حد ما اختلاف الفلاسفة فيما بينهم في تعريف الفلسفة، فكل فيلسوف عرف الفلسفة تعريفاً ينسجم مع طبيعة النظام الفلسفي الذي يعتنقه، وكذلك الحال في تعريف العولمة، فإذا كان واضع التعريف سياسياً كان التعريف سياسياً، وإذا كان واضع التعريف اقتصادياً كان التعريف اقتصادياً وهكذا[٢].

سنقوم بإيراد بعض من هذه التعاريف وكما يأتي:

فلقد عرفها السيد كوفي عنان الأمين العام السابق للأمم المتحدة:

---

(١) يرى أستاذنا الدكتور عامر عبد الفتاح الجومرد أن العولمة هي حضارة موجودة داخل الدولة، وعندما تخرج إلى العالم توزع حضارتها على الأمم الأخرى. لقاء مع الدكتور عامر عبد الفتاح الجومرد حول تعريف العولمة وتاريخها، في كلية الحقوق، جامعة الموصل، بتاريخ ١٦/ ٧/ ٢٠٠٩م.

(٢) انظر: د. حميد نفل النداوي، «العولمة ومستقبل الدولة الوطنية في الوطن العربي»، مجلة السياسة الدولية، السنة (١)، العدد (١)، مؤسسة الأهرام، مطبعة الأهرام، القاهرة، ٢٠٠٥م، (ص ١٠٥).

«بأنها مصطلح يجسد التفاعلات المتزايدة التعقيد بين الأفراد والشركات والمؤسسات والأسواق عبر الحدود الوطنية».

في حين يعرف الدكتور محمد سعد سماحة العولمة بأنها تعني: «القوى التي تمكنها السيطرة على الأسواق الدولية والشركات المتعددة الجنسية التي ليس لها ولاء لأية دولة أو قومية»(١).

وقد عرفها بعض الفقهاء بأنها: «وصول نمط الإنتاج الرأسمالي عند منتصف هذا القرن تقريباً إلى نقطة الانتقال من عالمية دائرة الإنتاج وإعادة الإنتاج ذاتها، أي أن ظاهرة العولمة التي نشهدها هي بداية عولمة الإنتاج والرأس مال الإنتاجي وقوى الإنتاج الرأسمالية، ومن ثم علاقات الإنتاج الرأسمالية أيضاً»(٢).

من خلال التعاريف المتقدمة نجد أن فيها تركيزاً على أن العولمة تعني: حرية المنافسة الاقتصادية بين الدول، وحرية انتقال البضائع والخدمات وما يترتب على ذلك من سيادة قوى السوق.

في حين نرى أن هناك من الفقهاء من يركز في تعريفهم للعولمة على الجانب السياسي، فيعرفها الدكتور ريتشارد هيجوت أنها:

«هي ما اعتدنا في العالم الثالث ولعدة قرون أن نطلق عليه الاستعمار»(٣).

---

(١) انظر: د. محمد سعد سماحة، «العولمة والعولمة البديلة»، مجلة النور الأردنية، العدد (٨٥)، المملكة الأردنية الهاشمية، ١٩٩٨م، (ص٢٢).

(٢) انظر: د. محمد سعد سماحة، المصدر نفسه، (ص ٢٢).

(٣) انظر: د. طلعت جياد الحديدي، مصدر سابق، (ص ٧).

ويؤيده في هذا الرأي الدكتور محمد دحام العزاوي الذي يرى فيها: «مشروعاً استعمارياً سياسياً مهيمناً، يهدف إلى فتح الحدود وإزالة الحواجز وتقليص سيادة الدول بشكل قسري وإرغامي»[١].

هذا ويرى الرئيس الجزائري السابق أحمد بن بله (حكم خلال المدة من ١٩٦٢ ـ ١٩٦٥م) أن العولمة مشروع استعماري، حيث يعرفها بأنها: «تتمة للنظام الاستعماري، وهي تعمل على تطوير أساليبه وتحاول دائماً أن تحكم قبضتها على موارد عالم الجنوب»[٢].

وهكذا نجد هؤلاء الأساتذة يركزون في تعريفهم للعولمة على الجانب السياسي، ويرون فيها مشروعاً استعمارياً بأسلوب جديد مختلف عن الاحتلال العسكري المباشر، عن طريق وسائل الإعلام وثورة المعلومات التي تجتاح كل الحدود وتتجاوز سيادة الدول، فضلاً عن البعد الاقتصادي والسياسي الذي كان موضع اهتمام الكتَّاب في تعريفهم للعولمة.

ذهب آخرون في تعريفهم للعولمة: أنها تعبر عن شكل من أشكال تنظيم العلاقات الدولية، وهو يعتمد على الديمقراطية في أنها: «آيديولوجية مهيمنة هي في حقيقتها نموذج أمريكي يحمل في طياته القدرة على ضمان (الثابت) داخل أطراف، ويحول دون وجود حركات تسعى نحو التقدم».

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى مقولة الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن: «كان القرن المنصرم أمريكياً بامتياز، وينبغي أن يكون

---

(١) انظر: د. محمد دحام العزاوي، «عرض ونقد وتحليل لكتاب (مستقبل العولمة)»، جريدة الثورة العراقية، العدد ٩٨٧٣، العراق، ١٩٩٩م، (ص٣).

(٢) انظر: د. أحمد بن بله، «العولمة تتمة للنظام الاستعماري الرأسمالي»، مجلة الحكمة، السنة (٤)، العدد (٢١)، بيت الحكمة، مطبعة الزمان، بغداد، ٢٠٠١م، (ص٦).

هذا القرن كذلك، والهدف من وراء ذلك هو أن تبقى أمريكا بمثابة قطب القوة الأول في العالم وتعميم نموذج الحياة الأمريكية»[١].

من كل ما تقدم يتبين لنا تعدد التعاريف التي أعطاها الفقهاء للعولمة، وأنهم لم يتفقوا على تعريف واحد لها، وذلك لاختلاف أفكارهم وآيديولوجياتهم وحسب الزاوية التي نظروا منها للعولمة.

وهناك اعتراف من لدن الفقهاء بصعوبة إيجاد تعريف شامل للعولمة، ذلك أنها أصبحت ظاهرة منتشرة على صعيد العالم، حيث إنها ظاهرة تعبر عن نسيج غير محدد من العلاقات بين مستويات متعددة في التحليل والاقتصاد والثقافة والآيديولوجيات[٢].

ويبدو واضحاً أن العولمة لا يمكن أن تكون اقتصادية أو مالية فقط، نعم إن العولمة قد تؤدي في إحدى جوانبها إلى إلغاء الحدود فيما بين الدول وحرية انتقال السلع والبضائع، لكن هذه إحدى جوانب العولمة، أما فيما يتعلق بالتعاريف التي ركزت على الجانب السياسي، واعتبرت العولمة صورة من صور الاستعمار بثوب جديد يستتر خلف ثورة المعلومات والاتصالات وترويج شعارات حقوق الإنسان والديمقراطية؛ فإن فيها نوعاً من المبالغة والتجني على العولمة، فالعولمة فيها الصالح وفيها الطالح، ولا يمكن أن ننكر ما تؤديه العولمة من الاطلاع على ثقافات وأفكار الأمم

---

(١) انظر: د. عبد الجبار عبد مصطفى النعيمي و أ. فائز صالح محمود، «العولمة وتحديات المصير العربي»، مجلة الرافدين للحقوق، العدد (١٠)، كلية القانون، جامعة الموصل، العراق، ٢٠٠١م، (ص ٢٢٤).

(٢) انظر: د. نسيم الخوري، «الإعلام العربي وانهيار السلطات اللغوية»، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت، ٢٠٠٥م، (ص٣٩٣).

الأخرى من أجل التواصل معها، لذلك فإن النظر إلى العولمة على أنها ذات طابع سياسي بحت يجعلها مبتورة ولا يحيط بالعولمة من كافة الجوانب، وبذلك يمكننا تعريف العولمة بأنها: «حرية انتقال البضائع والأفراد ورؤوس الأموال وكذلك المعلومات عبر بلاد العالم، وهي تمثل استراتيجية تستهدف ترويج أفكار وسياسات لصالح جهة معينة ترى في ذلك ما يخدم مصالحها».

خلاصة القول: إن العولمة مرحلة تاريخية وحضارية، وما هو مؤكد حولها هو:

١ ـ إن هناك شيئاً جديداً في هذه اللحظة لابد من إدراكه على حقيقته.

٢ ـ إن الظاهرة لا يعرف عنها في هذه اللحظة سوى القليل وما خفي هو الكثير.

٣ ـ إن ظاهرة العولمة مليئة بالمتغيرات، بل هي لحظة متغيرة وغير ثابتة، وبالتالي هي في حالة سيولة، وهذه حقيقة تتطلب جهداً فكرياً مضاعفاً لفهمها.

ثانياً: تمييز العولمة عما يشابهها من أوضاع:

هناك العديد من المصطلحات التي قد تختلط مع مفهوم العولمة، والتي قد تلتبس بها، ومن هذه المصطلحات مصطلح (العالمية) و(التدويل) و(تعدد الجنسية)، فالعولمة نجد جذورها في المساعي المتواصلة لوضع قواعد قانون دولي عام ومنظمات دولية تسمو على القوانين الوطنية وتعبر عما هو مشترك بين المجتمعات والدول، بينما العالمية (Universalism)

فتعني الانتقال إلى العام المشترك من الخاص الوطني، أو أسبقية العام على الخاص مع ترك الخيار للدول للدخول في العالمية أو أن تنأى بنفسها عنها[١].

أما التدويل (internationalism) فهو نظام دولي وضعته الدول لتحديد شكل علاقاتها في مسألة من المسائل، ومضمون هذا النظام إخراج قناة أو مضيق أو غيرهما من سيادة دولة ما، ووضع حق إدارتها بين عدة دول لتدخل بذلك ضمن مفهوم «إرث الإنسانية المشترك»[٢].

وبنفس المعنى يذهب د. خليل محمد شهاب الجبوري إلى أن الفرق بين اقتصاد دولي واقتصاد عالمي يكون متوقفاً على الوحدات التي يتكون منها العالم، ففي ظلِّ الاقتصاد الدولي تقوم التجارة والتدفقات المالية بين الدول بناءً على قواعد خاصة بتلك الدول، بينما في ظل الاقتصاد العالمي فإن العلاقات التجارية الاقتصادية تحكمها قوانين عالمية موحدة تنفذها مؤسسات دولية عالمية[٣].

---

(١) انظر: د. إبراهيم أبراش، «في عصر العولمة تجدد تساؤلات عصر النهضة: العرب وتحديات عصر النهضة»، مجلة المستقبل العربي، السنة (٢٩)، العدد (٣٧)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٧م، (ص١١).

(٢) انظر: جوستاف ماسيا، «كيف نواجه العولمة»، ترجمة (بسمة بربري) بحث مقدم إلى المؤتمر القومي، القاهرة، ١٩٩٧م، (ص٢٣٤).

(٣) انظر: د. خليل محمد شهاب الجبوري، «العولمة وأثرها على الأمن الاقتصادي العربي»، مجلة السياسة والدولة، السنة (١)، العدد (١)، مجلة كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠٠٥م، (ص٧٨).
لمزيد من التفصيل انظر: د. كاظم جاسم العيساوي، «العولمة وانعكاسها على التنمية في الدول النامية»، مجلة الآفاق، السنة (٥)، العدد (٥)، جامعة الزرقاء الأهلية، الزرقاء، الأردن، ٢٠٠١م، (ص٣٧).

في حين أن تعدد أو تعدي الجنسية قد تجلت في الرأي العام العالمي والنقابات والجمعيات (كالاشتراكية والشيوعية)، التي تفتح أبوابها أمام جميع الأفراد والجماعات التي تنتمي إلى جنسيات مختلفة من الانتماء إليها[١].

الفرع الثاني: الأهداف الحيوية للعولمة:

إن الكثير من المحللين الذين ينادون بالجانب الإيجابي للعولمة يلتمسون العذر لسلبياتها التي فندتها كثير من الآراء عند تحديد مفهوم ومدلول العولمة[٢]. إن تلك الظاهرة لها العديد من الأهداف الحيوية التي تسعى البشرية إلى تحقيقها ومنها[٣]:

١ ـ الوصول بالعالم إلى وحدة واحدة مندمجة ومتكتلة من حيث المصالح والمنافع للبشرية جميعاً وفي شتى المجالات.

٢ ـ الوصول إلى سوق عالمي واسع ومفتوح دون حواجز.

٣ ـ الوصول إلى شكل من أشكال التجانس العالمي اقتصادياً وثقافياً واجتماعياً... إلخ.

٤ ـ تنمية الاتجاه نحو إيجاد لغة إصلاحية واحدة تتحول بالتدريج إلى لغة وحيدة للعالم أجمع.

---

(١) انظر: إبراهيم أبراش، مصدر سابق، (ص١١).

(٢) انظر: أ. محمد مستجيد مصطفى، «ترجمة لكتاب عولمة الفقر»، كتاب سطور العاشر، الطبعة العربية الثانية، ٢٠٠٠م، (ص١١٩).

(٣) تلك هي الأهداف التي عددها غالبية الفكر المؤازر للعولمة؛ إذ لا يرى إلا جانبها الإيجابي. إلا أن نتائج الأحداث السياسية والأمنية والاقتصادية منذ انبعاث الظاهرة وحتى الآن تسير عكس تحقيق هذه الأهداف.

٥ ـ الوصول إلى وحدة الإنسانية جمعاء.

٦ ـ تعميق الإحساس والشعور العام، وإذابة كل أشكال التعصب والتمييز.

٧ ـ بعث حركة تنوير كبرى تداعب طموحات البشر.

واتفق الخبراء والمحللون الذين يجيدون سرعة مسايرة العولمة وصولاً إلى تحقيق هذه الأهداف السامية، على أن ذلك يتم من خلال[١]:

١ ـ تقليل وإزالة الحدود والفواصل وإنهاء التوجهات الجزئية للاقتصاد والانعزال القومي وكل ما من سبيله أن يحقق عبئاً على العولمة.

٢ ـ بناء هياكل إنتاجية مثلى لإنتاج السلع وتقديم الخدمات وصناعة الأفكار.

٣ ـ إعطاء فرصة كاملة لقوى الابتكار والخلق والإبداع والتحسين والتطوير والتنمية في شتى المجالات.

٤ ـ الانطلاق إلى آفاق واسعة من التنمية المتواصلة والعدالة الاجتماعية وتوسيع نطاق الطموحات والآمال.

٥ ـ وجود حكومة عالمية تطبق تشريعات موحدة للعالم بأسره.

كما عدد البعض مصادر الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال[٢]:

---

(١) انظر: د. محمد يونس الصائغ، «المركز القانوني للاستثمارات الأجنبية الخاصة في الدول النامية في ظل القانون الدولي المالي»، أطروحة دكتوراه، كلية القانون، جامعة الموصل، ٢٠٠٥م، (ص ٥٦ ـ ٥٩).

(٢) انظر: أ. رياض صالح عبد الحافظ، «أزمة الديون ودور المنظمات الدولية في علاجها =

١ ـ الإنتاج المشترك الدولي القائم على تعميق مبادئ التخصص وتقسيم العمل.

٢ ـ التسويق الدولي المشترك القائم على تطوير الاحتياجات والارتقاء بالرغبات.

٣ ـ التمويل الدولي المشترك القائم على تفعيل دور رأس المال وزيادة العائد والإنتاج.

٤ ـ الكوادر البشرية الدولية التي تشترك في المشروع الواحد.

وفي تقديرنا أن هذه الأهداف السامية للعولمة، والطرق المثلى لتحقيقها التي يسوقها المتحمسون للظاهرة، هي في مضمونها مجموعة من المنح الذهنية النظرية التي تقدمها الليبرالية الرأسمالية ومن يدور في فلكها إلى ثلاثة أرباع العالم، من دول نامية ومتعطشة إلى الخروج من عزلة الفقر وإلى أن ترى الحرية ومن ورائها الديمقراطية المزعومة. إلا أنهم لم يقدموا لنا الدليل على صحة هذه المقولة وما تحقق على أرض الواقع طيلة السنوات الماضية من مراسيم لتحقيق هذه الأهداف السامية، فتجربة احتلال العراق من أجل جلب الديمقراطية لشعبه ولزيادة رفاهيته، بتطبيق برامج مصدّر العولمة إلى العالم لم تأتِ بثمار، فتَّت العراق وصادرت ثروات وحقوق أجيال لاحقة.

فالواقع حتى الآن ينمُّ عن أنها ظاهرة تقودها الرأسمالية العالمية، وباقي أعضاء المجتمع الدولي مضطرون طواعية وكرهاً إلى الانخراط

= في ظل النظام الاقتصادي الدولي الجديد»، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة طنطا، مصر، ١٩٩٣م، (ص ٥١٤ ـ ٥٣٩).

فيها؛ لأن زمام الأمور ليست إلا في يد هذه القوى. كما أن الواقع أيضاً لم يتحقق خلاله إلا مجموعة من السلبيات في ظل هذه الظاهرة، ومنها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي[١]:

١ ـ وجود محاولات لسحق الهوية الوطنية والشخصية والحضارة والثقافة الوطنية.

٢ ـ محاولة لاستباحة «الخاص» الوطني وسحق المصالح والمنافع الوطنية.

٣ ـ السيطرة على الأسواق المحلية بواسطة الشركات الرأسمالية العالمية.

٤ ـ محاولة فرض الوصاية الأجنبية والإذلال للشعوب النامية.

٥ ـ عولمة الأمن والسياسة وانتهاك السيادة الوطنية والإقليمية للدول تحت دوافع اقتصادية وثقافية عامة، وجعل النزعات الإقليمية والمشاكل الوطنية الداخلية مسائل عالمية بغية التدخل وتقويض السيادة.

كما أن الهوامش الإيجابية بشأن الديمقراطية وحقوق الإنسان والبيئة وحقوق المرأة والطفل وتنظيم العمل الدولي، طغت عليها المصالح الذاتية، والسرعة في الهيمنة، وإخضاع الدول لهيمنة ومصالح القوى المسيطرة على النظام العالمي.

المطلب الخامس: مظاهر العولمة وأثرها في سيادة الدولة:

للعولمة تجليات وانعكاسات وآثار متنامية في شتى المجالات

(١) انظر: أ. رياض صالح عبد الحافظ، المصدر نفسه، (ص٥٤١).

الاقتصادية والسياسية والأمنية والاجتماعية والثقافية، وأكبرها حجماً في المجال الاقتصادي والسياسي والأمني، وأدت جميعها في جانبها السلبي إلى انحسار دور الدولة في شتى هذه المجالات وتقويض مبدأ السيادة الوطنية للدول بالأخص النامية منها.

وعلى هذا سوف نتطرق عبر هذا المطلب إلى مظاهر العولمة عبر الفرع الأول، ثم نكرس الفرع الثاني للبحث في تأثير العولمة في سيادة الدولة.

الفرع الأول: مظاهر العولمة:

إن أهم مظاهر العولمة وصورها البارزة هو المظهر المالي والمظهر الثقافي والمظهر السياسي، نتناولها فيما يأتي:

أولاً: المظهر المالي[1]:

إن العولمة المالية تعني سيادة نظام مالي واحد تنضوي تحته مختلف

(١) إن للعولمة المالية العديد من المزايا والمخاطر على الاقتصاديات النامية، فمن جملة مزاياها ما يأتي:
- إمكانية تصدير منتجاتها إلى الاسواق العالمية واقتناء التقانة والمعرفة.
- مكنت الدول النامية من الاستيراد بأسعار أرخص نتيجة للخيارات المتعددة والمنافسة.
- فرض الانضباط على السياسات الاقتصادية؛ ذلك أنه مع تطور العولمة وتوسعها ونجاحها على الصعيد المالي، لم يعد بمقدور دولة بمفردها تجاهل الأسواق المالية العالمية وردة فعلها.

وفي مقابل هذه المزايا التي توفرها العولمة الاقتصادية، فإن لها العديد من المخاطر على البلدان النامية منها:
- إمكانية انتشار عدوى الأزمات التي تصيب بعض دول العالم، وانتقالها إلى مناطق أخرى. =

الدول، وذلك من خلال منظومة متشابكة من العلاقات الاقتصادية تقوم على أساس من تبادل السلع والخدمات بين مختلف الدول[١].

وتنطلق العولمة المالية من مقولة أن التكامل الاقتصادي على الصعيد العالمي يؤدي إلى تحسين الأداء الاقتصادي والمالي الوطني، حيث الانفتاح الاقتصادي وتقليل الحواجز بين الدول وتشجيع رؤوس الأموال على الاستثمار عبر الحدود، وأيضاً إلى زيادة كفاءة استخدام الموارد واستغلال الميزات النسبية على أفضل وجه وتحسين معدلات النمو الاقتصادي، وتشير الدراسات إلى أن معدلات النمو الاقتصادي في الدول الأكثر انفتاحاً مثل دول جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية أعلى من معدلات النمو في الدول الأخرى[٢].

وقد ارتبطت العولمة ومنذ بدايتها بالمجال الاقتصادي والمالي، وذلك كنتاج للثورة العلمية والتكنولوجية التي مثلت نقلة جديدة لتطور الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الثورة الصناعية، حيث ظهرت الحاجة إلى توحيد

= • من مخاطر العولمة كذلك تأثيرها في عدم الاستقرار في مجال العمالة وتوزيع الدخل.
• أما التحدي الأكبر للدول النامية فهو احتمال التهميش.
لمزيد من التفصيل انظر: د. أحمد زكي يماني وآخرين، «الوطن العربي بين قرنين» (دروس من القرن العشرين وأفكار من القرن الواحد والعشرين)، مركز دراسات الوحدة العربية، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، ط١، بيروت، ٢٠٠٠م، (ص٦٠ ـ ٦٢).

(١) انظر: عبد الجليل كاظم الوالي، «جدلية العولمة بين الاختيار والرفض»، مجلة المستقبل العربي، السنة (٢٤) العدد (٢٧٥)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٢م، (ص٦٩).

(٢) انظر: ماجد عبد الله المنيف، «النفط والعولمة الاقتصادية»، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٤٢)، مطبعة الأهرام، ٢٠٠٠م، (ص٣٥).

أسواق الدول الصناعية، ويعني تجاوز حدود الدولة القومية، وإزالة الأوضاع الاحتكارية وإعادة توزيع الدخل، والعمل على رفع مستوى المعيشة، حتى يمكن التوسع في سوق الدول الصناعية لاستيعاب المنتجات الحديثة، وشكلت هذه المقومات بذور التحول من الرأسمالية القومية إلى الرأسمالية العابرة للقوميات. حيث لم يعد الاقتصاد محكوماً بمنطق الدولة القومية وحدها وإنما ظهر هناك فاعلون اقتصاديون من نوع جديد، أي أن الفاعلية الاقتصادية لم تعد مقتصرة على أصحاب رؤوس الأموال من التجار والصناع في حدود الدولة التي ينتمون إليها، وإنما أصبحت الفاعلية الاقتصادية مرتبطة بالمجموعات المالية والصناعية الحرة ـ مع مساعدة دولها ـ وذلك عن طريق الشركات المتعددة الجنسية[١].

لقد نظرت الدول الصناعية ومنذ البدء إلى العولمة المالية بكونها وسيلة لتكوين سوق مالية واقتصادية عالمية، وهي بالتالي تفتح باب المنافسة بين الدول على أشده ويستدعي تحسيناً سريعاً في الأداء المالي والاقتصادي يسمح لشركات كل بلد بزيادة قدرتها التنافسية لضمان وجودها في السوق[٢].

ذلك أن دخول الدول الكبرى في الميدان الاقتصادي أدى إلى خلق أنماط جديدة من الشراكة الدولية[٣] في أواخر القرن العشرين، أثرت في

(١) انظر: د. هالة مصطفى، مصدر سابق، (ص٤٤).

(٢) انظر: برهان غليون، «الوطن العربي أمام تحديات القرن الواحد والعشرين: تحديات كبيرة وهمم صغيرة»، مجلة المستقبل العربي، السنة (٢١)، العدد (٢٣٢)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٨م، (ص١٦).

(٣) إن العولمة المالية تهدف في النهاية إلى (التركيز والتهميش): التركيز في الدول الصناعية السبع الكبرى والفقر والتبعية، والتهميش للأطراف، وتسجيل التنمية المستقلة في زمن العولمة نظراً لعجز الدول النامية وهشاشتها أمام الصدمات الخارجية. =

أنماط التفاعلات الاقتصادية الدولية سواء من حيث شكلها أو مضمونها، أو من حيث التوجهات الغالبة عليها، ولعل ذلك يكمن، كما أشار المفكر سمير أمين: «إن الاقتصاد العالمي كان في الواقع مجموعة من الاقتصاديات الوطنية المتمحورة على ذاتها، أي اقتصاد دولي قائم على علاقات بين الدول المستقلة، ثم جاءت العولمة لتنطلق عبر تفكيك هذه البنى في ظل النظام السياسي العالمي لتستبدل بها اقتصاداً عالمياً فعلاً»[١].

لقد حصل تطور مهم في الأسواق المالية، فقد تصاعدت التدفقات المالية بما فيها تنظيم المعاملات التجارية (السندات التجارية) حتى أصبح رأس المال القومي مندمجاً مع رأس المال العالمي، فقد كان هدف العولمة من ذلك تسهيل التعاون للاندماج المشترك[٢].

ويصف إدوارد لتواك (Edward Jluttwak) الكاتب السياسي الأمريكي العصر الجديد بأنه: «عملية انصهار الاقتصاديات القروية والإقليمية في اقتصاد عالمي شمولي واحد لا مكان فيه للخاملين، بل يقوده أولئك الذين يقدرون على مواجهة عواصف المنافسة الهوجاء».

وفي عصرنا الحاضر يستعين صناع العولمة برؤساء الدول من أجل

= لمزيد من التفصيل انظر: د. حسن حنفي، ود. صادق جلال العظم، «ما العولمة»، دار الفكر المعاصر، بيروت، ودار الفكر، دمشق، ط١، مطابع سيكو، بيروت، ١٩٩٩م، (ص٢٣).

(١) انظر: د. حكيمة بو بعيو، «واقع العولمة وأبعادها (دراسة في المتغيرات)»، مجلة المعرفة، السنة (٤٦)، العدد (٥٢٤)، وزارة الثقافة، مطابع وزارة الثقافة، سوريا، ٢٠٠٧م، (ص١١٨).

(٢) انظر: د. طلال عبد المعطي مصطفى، «العولمة والدولة»، مجلة المعرفة، السنة (٤٥)، العدد (٥١٣)، وزارة الثقافة، مطابع وزارة الثقافة، سوريا، ٢٠٠٦م، (ص٧٤).

زيادة مدخولاتهم المادية وتنمية مصالحهم الاقتصادية، ففي عام (١٩٩٨م) زار الرئيس الأمريكي الأسبق، بل كلنتون القارة الأفريقية واصطحب معه ثمانمئة من رجال الأعمال معظمهم من السود، وكان يروج، بل يطبق فكرة التجارة لا المساعدة مع القارة الإفريقية، وكذلك الحال مع الرئيس الصيني عندما زار الولايات المتحدة الأمريكية والتقى مع قادة الشركات الكبرى، وكذلك الرئيس الفرنسي السابق جاك شيراك، فقد كان يسافر برفقة رجال الأعمال الفرنسيين، وبذلك فقد أصبح رؤساء الدول الصناعية مروجي مبيعات لمصلحة بلدانهم[١].

وتمتلك كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وفرنسا وألمانيا وبريطانيا أكثر من (١٧٢) شركة من أكبر مئتي شركة في العالم، وهذه الشركات مسؤولة عن ثلث الناتج العالمي (من سلع وخدمات) و (٧٥٪) من الطاقة العالمية الخاصة بالبحث والتطوير، وهي تستخدم أكثر من (٧٥) مليون عامل، وتعتمد هذه الشركات على شبكة عملاقة من الفروع في الخارج كامتداد لها في الدول النامية وتحقق (٧٠٪) من الاستثمارات المباشرة في الخارج باعتبارها المحرك الرئيسي لتوسعها[٢].

ثانياً: المظهر الثقافي:

تمثل الثقافة ذلك المركب المتجانس من الذكريات والتصورات والقيم

---

(١) انظر: محمد عبيد الله، «العولمة والهوية الثقافية»، مجلة راية مؤتة، المجلد (٤)، العدد (٢)، جامعة مؤتة، مطابع الدستور التجارية، الأردن، ٢٠٠٠م، (ص١٥).

(٢) انظر: د. سلطان بلغيث، «العولمة بين معزوفة الخطاب وصدمة الواقع»، مجلة المعرفة، السنة (٤٤)، العدد (٥١)، وزارة الثقافة، مطابع وزارة الثقافة، سوريا، ٢٠٠٥م، (ص١١١).

والرموز والتعبيرات والإبداعات والتطلعات التي تحفظ لجماعة بشرية، تشكل أمة أو ما في معناها، بهويتها الحضارية، في إطار ما تعرفه من تطورات بفعل ديناميكيتها الداخلية وقابليتها للتواصل والأخذ والعطاء.

وبعبارة أخرى: إن الثقافة هي: «المعبر الأصيل عن الخصوصية التاريخية لأمة من الأمم عن نظرة هذه الأمة إلى الكون والحياة والموت والإنسان ومهامه وقدراته وحدوده، وما ينبغي أن يعمل وما لا ينبغي أن يعمل»[١] غير أن من الملاحظ أن هذه المكونات المهمة بدأت تتلاشى بفضل الانفتاح الكبير بين الشعوب، وتطور وسائل الإعلام وكثرتها، وسرعة انتقال المعلومة، والتوسع الكبير للشركات الغربية في كل أنحاء العالم التي بدأت تروج للأفكار أحادية الجانب المنسجمة مع الرؤية الغربية العامة والأمريكية الخاصة[٢].

إن العولمة تحمل في طياتها نوعاً من الغزو الثقافي، أي قهر الثقافة الضعيفة لصالح ثقافة أقوى منها. فما فعله المهاجرون الأوائل إلى القارة الأمريكية بالهنود الحمر هو نوع من الغزو الثقافي وإن كان بالغ القسوة، وهذا ما فعله أيضاً المهاجرون الأوربيون إلى أستراليا بسكانها الأصليين، وسائر صور الاستعمار الأخرى التي هي صور للعولمة وللغزو الثقافي في الوقت ذاته[٣]، كذلك كان حال البعثات التبشيرية والرحلات الاستكشافية

(١) انظر: د. محمد عابد الجابري، «العولمة والهوية الثقافية»: عشر أطروحات، من كتاب العرب والعولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠م، (ص٢٩٧).

(٢) انظر: د. حكيمة بو بعيو، مصدر سابق، (ص١١٧).

(٣) انظر: د. جلال أمين، «العولمة والهوية الثقافية والمجتمع التكنولوجي الحديث»، المستقبل العربي، السنة (٢١)، العدد (٢٣٤)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٨م، (ص٦٠ ـ ٦١).

التي اعتمدت عليها الدول الأوربية للتعرف على الدول المراد استعمارها واستعمار ثقافتها، إذ احتلت أوربا المركز الثقافي الأول في العالم الرأسمالي؛ وذلك من خلال إنتاجها للثقافة القادرة على التأثير المباشر في الثقافات المجاورة(١).

وهذا الأمر سيؤدي إلى نشوء قيم ثقافية وأنماط سلوكية ليس هناك رابط يربطها بنظامها الاقتصادي والاجتماعي، وهذا بدوره سوف يؤدي إلى إحداث اضطراب في الهوية الثقافية للمجتمع، وذلك أن هذه الثقافة الجديدة هي ليست من إنتاج التطور الاجتماعي والاقتصادي والعلمي في هذه المجتمعات(٢).

وعلى الرغم من الآمال التي عقدها الكثيرون على الحوار بين الثقافات وحول إمكان توليد ثقافة عالمية تفنى بما في داخلها من فوارق، فإن مثل هذه الثقافة العالمية لم يتم التوصل إليها إلى الآن، ولا تزال الصراعات الثقافية قائمة وتزداد يوماً بعد آخر.

وعلى الرغم من أن هناك العديد من الشعارات الجديدة التي طرحت ولاسيما بعد الحرب العالمية الثانية وبعد سقوط النازية، ومن بين هذه الشعارات: تحقيق الديمقراطية للشعوب، وعالمية الحوار الثقافي المشترك وضرورة التواصل بين الشعوب فإن شيئاً من ذلك لم يحصل(٣).

---

(١) انظر: جهان سليم، «عولمة الثقافة واستراتيجيات التعامل معها في ظل العولمة»، مجلة المستقبل العربي، السنة (٢٦)، العدد (٢٩٣)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٣م، (ص١٢٤).

(٢) انظر: جهان سليم، المصدر نفسه، (ص١١٩).

(٣) انظر: د. حفيظ الرحمن الأعظمي، «كيف ندرس التاريخ الإسلامي في ظل العولمة =

وفي هذا المجال يقول السيد محبوب الحق رئيس مركز التنمية البشرية في اليونسكو: «مع اقترابنا من القرن الحادي والعشرين يظهر اتجاهان متناقضان يتنازعان الساحة العالمية: فمن ناحية نجد أن الاتجاه نحو العولمة السريعة لاقتصادياتنا ومجتمعاتنا يهدد بتوحيد جميع الثقافات، ومن ناحية أخرى نجد أن الناس يتجهون بصورة متزايدة نحو جذورهم الثقافية ليستمدوا منها زادهم الروحي واستقرارهم في عالم سريع التغيير».

ولكن المشكلة التي ستواجه العالم هي كيفية الفرز بين التفاعل الثقافي الإنساني وبين عولمة الثقافة؛ ذلك أن هناك تأثيراً قوياً تمارسه العولمة على جميع مناحي الحياة في المجتمعات العالمية، فما الذي يمكن عمله للمحافظة على ما يقارب عشرة آلاف ثقافة متميزة تواجه اليوم عولمة أنماط الحياة؟ ذلك أنه لا يمكن أن تبقى أي ثقافة منعزلة، فكل الثقافات تؤثر وتتأثر بعضها في البعض الآخر، فالثقافات الإنسانية يتفاعل بعضها مع بعض، وهي تملك خطوطاً متشابهة في بعض أسسها إلا أن العولمة تريد تجاهل التمايز بينها، وعليه يجب أن يرفض العالم الإبادة الجائرة والطائشة للثقافات عن طريق التأثيرات الخارجية الطاغية[1].

ويمكن أن يتخذ الغزو الثقافي أو العولمة الثقافية العديد من الصور، وأن يوصف بالعديد من الصفات، فمن الممكن أن يوصف بأنه اعتداء على الهوية الثقافية للأمة المعتدى عليها من أجل استغلالها اقتصادياً، كما

= الثقافية»، مجلة آفاق الثقافة والتراث، السنة (١٥)، العدد (٦٠)، مركز طعيمة الماجد للثقافة والتراث، دبي، ٢٠٠٨م، (ص٥٣).

(١) انظر: محمد مظفر الأدهمي، «العولمة والهوية الثقافية»، مجلة آفاق عربية، السنة (٢٢)، العدد (٣)، دائرة الشؤون الثقافية، وزارة الثقافة، بغداد، ١٩٩٧م، (ص٣٢).

يمكن أن نصفها بأنها غزو دين لدين أو إحلال ثقافة أمة محل ثقافة أمة أخرى. وقد دافع أصحاب هذا الغزو عنه كحجة تعظيم الإنتاج ونشر الحضارة، فبحجة نشر الحضارة جاء نابليون إلى مصر، وبحجة زيادة الإنتاج غزت الولايات المتحدة أمة بعد أخرى متخفية وراء المعونات الاقتصادية، واستخدمت حجة زيادة الإنتاج وتعمير الأرض من جانب الصهاينة من أجل استيلائهم على فلسطين، وبالحجة نفسها انتشر موظفو البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في مختلف أنحاء العالم، وبحجة نشر الديمقراطية وتوفير الحرية للشعوب حقق الأمريكان والبريطانيون غزوهم واحتلالهم للعراق خلال (نيسان ٢٠٠٣م) [١].

فالعولمة الثقافية تهدف إلى عولمة الثقافة (الغربية الأساس والمنشأ)، وإلى صهر الثقافات المحلية في بوتقة واحدة تنصهر وتذوب معها الخصوصيات الثقافية والهوية الوطنية والقومية ومنها الثقافة العربية[٢].

ومن أبرز الوسائل التي تستخدمها العولمة في عملية اختراق الثقافات الأخرى التقدم الهائل في وسائل الإعلام ومايوفره لها من الدعاية، فالقنوات التلفزيونية الفضائية، والتي عن طريقها يتم عرض البرامج المؤثرة على مشاعر الأفراد من خلال ما تقدمه من إثارة واستفزاز وإغراء للناس، وتجعلهم تدريجياً يتجردون من ثقافتهم الأصلية ويحاولون التشبث بتقاليد

(١) انظر: جلال أمين، «العولمة والهوية الثقافية والمجتمع التكنلوجي الحديث»، مصدر سابق، (ص٦١).

(٢) انظر: مهدي غالب حسن المقري، «آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجمهورية اليمنية في ظل العولمة للفترة من (١٩٩٠ ـ ٢٠٠٠م)»، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العراق، ٢٠٠٢، (ص١٢).

وثقافة الغرب، وتجعلهم يعتقدون أنها تمثل التقدم والتطور وذلك عن طريق زرع مفاهيم أن العالم أصبح على غير ما كان عليه، وأن عصر الآباء والأجداد يختلف عن عصر الأبناء[١].

والوسيلة الثانية التي تستخدمها العولمة الثقافية لترويج الثقافة الغربية هي اللغة، فالإنكليزية أصبحت في عالمنا المعاصر لغة شبه عامة يستعملها العلماء ورجال الأعمال والسياح وغيرهم، وتدريجياً سيتم إزاحة اللغة العربية لتحل محلها اللغات الأوربية سواء أكان ذلك في الخطاب الشفوي أو في المراسلات أو وسائل الإعلام، وحتى كلغة للتعليم في المدارس والجامعات، بل إن الشركات باتت تفضل في العاملين لديها أن يكونوا ممن يجيدون التكلم باللغات الأوربية، وقد امتدت هذه الظاهرة حتى إلى أكثر الأشياء قداسة، فشهر رمضان مثلاً يجري تحويله عاماً بعد عام إلى مناسبة للترويج الكثيف والحاد لمختلف السلع، ويساهم في ذلك وسائل الإعلام ولاسيما التلفاز، بينما يجري المزج بين الدين والجنس في برامج أخرى بشكل منافٍ لأخلاق شرائح كبيرة من المجتمع[٢].

والوسيلة الثالثة التي تستخدمها العولمة لترويج الثقافة الغربية هي الجامعات الأمريكية، حيث إنها تجذب الكثير من طلاب العلم وتعمل على ترويج الثقافة الأمريكية ولاسيما أن لها العديد من الفروع في البلدان الأخرى ومنها الوطن العربي.

ولا يعني تنبيهنا إلى المخاطر الكبيرة للعولمة دعوى للانغلاق والعودة

---

(١) انظر: فراس علي الجبوري، مصدر سابق، (ص١٢).

(٢) انظر: جلال أمين، «العولمة والتنمية العربية»، (من حملة نابليون إلى جولة الأورغواي ١٧٩٨ ـ ١٩٩٨)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١م، (ص١١٧ ـ ١١٨).

بصورة سلفية إلى الماضي، وإنما التقليل قدر المستطاع من الانجرار خلف دعوات تدعونا إلى العصرنة والحداثة من داخل الهوية ذاتها، ذلك أن كل تجارب القرن العشرين تدلنا على أن النسخ والنقل والتقليد للغرب، ينتج تمزيقاً حاداً للذات العربية وللمعتقدات الإسلامية[١].

من كل ما تقدم يتبين لنا أنه لابد من وضع استراتيجية لمواجهة ظاهرة العولمة الثقافية، وذلك لما تمثله هذه العولمة من تهديد للثقافة والقيم والأخلاق العربية من خلال الأخذ بالمقترحات الآتية:

١ ـ معالجة عدم التوازن المعلوماتي بين العرب والغرب، وذلك من خلال تطوير السياسات الإعلامية العربية وتشجيع الاتصال الثقافي على الصعيد العربي.

٢ ـ كسب ثقة الشباب العربي بوسائل الإعلام العربية والعمل على جذبه نحوها.

٣ ـ تأسيس قناة تلفازية خاصة بالطفل العربي.

٤ ـ تأهيل الكوادر الإعلامية القادرة على مخاطبة الجمهور واقتناعهم وكسب ثقتهم.

٥ ـ العمل على نشر الثقافة الإسلامية غير المتعصبة، الخالية من الغلو وترويجها، وذلك من أجل تشجيع الشباب للرجوع للقيم الإسلامية والابتعاد عن تقليد الغرب.

٦ ـ أما على المستوى اللغوي، لابد من المحافظة على لغة الضاد؛

(١) انظر: محمد عبيد الله، مصدر سابق، (ص١٥).

لأن ضياعها لا قدّر الله يؤدي إلى زوال ركن مهم من هويتنا. فلتكن اللغة العربية وسيلة التخاطب والإبداع في الشارع العربي وفي المحافل الدولية، ولتكن لغة التدريس الرسمية في المدارس والجامعات.

ثالثاً: المظهر السياسي:

العولمة في مظهرها السياسي تعني نقل العالم إلى دورة سياسية جديدة ترتكز على أحادية القطب والشمولية والتسلط، فهي تشكل طريقة حياة مفروضة لا خيار معها، وهي تؤمن لجهة محددة البقاء على قمة الهرم الدولي في محاولة منها لتطويع الإرادة السياسية للقبول بمنهج الاستغلال والاختراق من جانب واحد[١].

وظاهرة عولمة السياسة التي لاتزال في بدايتها هي من الظواهر الجديدة المصاحبة لبروز وتطور العولمة وحركة عولمة العالم، كذلك فإن مفهوم العولمة السياسية هو من المفاهيم التي أطلت خلال الآونة الأخيرة، وعلى الرغم من كثرة تداول هذا المصطلح في الآونة الأخيرة إلا أنه لم يضع تعريفاً دقيقاً له، أو حتى تحديد عناصره في الكتابات المتعددة حول العولمة[٢].

والسؤال الذي يدور هنا هو: ما هي العولمة السياسية وكيف تتم عولمة السياسة؟

إن عولمة السياسة تأخذ العديد من المظاهر، لعل في مقدمتها ظاهرة

---

(١) انظر: محمد حسين الفلاحي، «سلام أخطر من حرب» (خطاب العولمة)، ط١، المغرب للطباعة والتصميم، بغداد، ٢٠٠١م، (ص٤٥).

(٢) انظر: عبد الخالق عبد الله، «عولمة السياسة والعولمة السياسية»، من كتاب العولمة وتداعياتها على الوطن العربي، مجموعة مؤلفين، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت، ٢٠٠٣م، (ص٣٩).

المجال السياسي العالمي الذي أخذ يحل محل المجال السياسي المحلي، وكذلك ظاهرة التدفق الحر وغير المقيد للسياسة على الصعيد العالمي وظاهرة لحظنة السياسة، وظاهرة لبرلة الثقافة السياسية وظهور النموذج الفكري والسياسي اللبرالي على الصعيد العالمي، وأخيراً ظاهرة الأمركة التي قطعت شوطاً مهماً على أرض الواقع خلال السنوات العشر الأخيرة[١]، وذلك بتسخير العالم بشكل يخدم المصالح والمطامع الأمريكية، وفي هذا الصدد يذهب الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن إلى القول: «نحن لسنا مجرد ركاب في قطار التاريخ، بل نحن قادة وأمامنا فرصة لنصنع قرناً أمريكياً ثانياً».

إن هذه العبارة تحمل في طياتها معنى الإخضاع للعالم، وذلك عن طريق ما تؤديه الولايات المتحدة الأمريكية من سياسات للهيمنة على العالم عن طريق التجسس على البلدان الأخرى بحجة ممارسة دور الرقابة على إنتاج الأسلحة المحظورة، وبحجة حماية حقوق الإنسان وحماية الأقليات[٢].

وإن هذه المبادئ قد دخلت حيز التنفيذ من خلال مشروع الشرق الأوسط الكبير، إذ (نشرته جريدة الحياة اللندنية بتاريخ ١٣/ ٢/ ٢٠٠٤م) إذ صرحت فيه بأنه ينبغي على أمريكا أن ترعى مصالحها في الدول العربية مقابل أن تضمن لها حقوقها السياسية والاقتصادية، ولكن هذه المساعي كانت مرتبطة بالإرهاب والجريمة، فقد تم غزو أفغانستان في خريف (٢٠٠١م) والعراق في (١٩/ ٣/ ٢٠٠٣م)، والأخطر من هذا كله هو

(١) انظر: عبد الخالق عبد الله، المصدر نفسه، (ص٤٦).

(٢) انظر: سلطان بلغيث، مصدر سابق، (ص١١٣).

تهميش الدور الإقليمي الفعال للدول الرئيسة في المنطقة العربية ومنعها من إحداث تغيرات سياسية جوهرية، أو ممارسة أي نفوذ في توجيه السياسة النفطية[١]، فضلاً عن الحملات المتكررة التي تقودها أمريكا ضد كل دولة تريد أن تكون سيدة نفسها في قراراتها، وترفض سياسة التركيع المنتهجة من قبل غلاة السياسة في العالم، ولعل ما أقدمت عليه أمريكا من احتلال العراق برهاناً ساطعاً على عولمة الاستكبار، كون حكومة العراق قبل الاحتلال رفضت الإملاءات الأمريكية، وأرادت أن تكون سيدة في بلدها.

ومما يجدر ذكره في هذا الصدد تصريح وزيرة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون[٢] (مادلين أولبرايت): «إن أمريكا هي الأمة الضرورة، وهي صاحبة المسؤوليات العالمية والمستعدة لعمل كل شيء وقت ما تريد. وليعلم الجميع أننا نفعل ما نريد، ونغير ما نشاء، ولا تقف في طريقنا عقبات؛ لأن العالم لنا، العالم للأمريكان»[٣].

كذلك إعلان وزير الخارجية الأمريكي السابق هنري كيسنجر؛ الذي

---

(١) انظر: حكيمة بو بعيو، مصدر سابق، (ص١١٦).

(٢) انظر في المعنى نفسه: تصريح الرئيس السابق جورج بوش الابن في تجمع طلابي في جامعة ميشغان في ٣/أيار ١٩٩٢م، حيث قال بالنص الواحد: (ليس ثمة أي نظام تنمية ازدهرت فيه الفضيلة بهذا القدر من الكمال والدقة كما في نظامنا، كما أصبحنا النظام الأكثر مساواة في التاريخ... يتوجب علينا نشر الديمقراطية واقتصاد السوق في العالم؛ لأن ذلك يعكس القيم العليا التي هي أمريكية وعالمية في آن واحد). د. كاظم جاسم العيساوي، مصدر سابق، (ص٣٧).

(٣) انظر: سلطان بلغيث، مصدر سابق، (ص١١٣ ـ ١١٤).

قال: «ان ما سمي بالعولمة هو في الواقع اسم آخر نضفيه على الموقف الاستبدادي للولايات المتحدة»[١].

كذلك فإن العولمة السياسية أمام مفارقة واضحة، ففي الوقت الذي تبشر بالديمقراطية وحقوق الإنسان نجدها من جانب آخر تتبع سياسة ازدواج المعايير، فهي تغض البصر عن انتهاك هذه الحقوق في الكثير من بلدان العالم إما خشية على مصالحها السياسية أو خوفاً على حلفائها، وخير شاهد على ذلك تعاملات أمريكا مع الكيان الصهيوني، فعلى الرغم من احتلاله لأراضي العرب بالقوة وانتهاكه المستمر لحقوق الإنسان فإن أعماله لا توصف بالإرهاب والاعتداء على الشرعية الدولية، بينما تتعامل هذه الدول مع المقاومة الفلسطينية على كونها منظمة إرهابية[٢].

أما فيما يتعلق بالعراق فلم يكف أمريكا (٧٣) قراراً جعلت مجلس الأمن يصدرها بحقه وتم تطبيقها بحذافيرها، بل لقد تذرعت بكل الحجج الواهية حتى تمكنت من احتلال العراق.

وبعد هذا كله نتساءل: أهذا عالم الرخاء الذي وعدنا به الأمريكان؟ أهذه هي العولمة الأمريكية؟ عولمة المعايير المزدوجة التي تعاقب الضحية وتبرئ الجاني؟ عولمة تكرس القوة ليس لحماية الضعفاء، بل لإسكاتهم[٣]؟!

---

(١) انظر: د. نيلسون أروجودي دي سوزا، «العولمة هي الاسم الجديد للاستعمار من كتاب العولمة في الاقتصاد العربي»، بحوث ومناقشات ندوة بغداد ١٤ ـ ١٦ نيسان ٢٠٠٢م، ج٢، بيت الحكمة، بغداد، بدون سنة طبع، (ص١٢٧).

(٢) انظر: فيصل بن محمد التيجاني، «الأمم المتحدة في ظل العولمة»، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة الموصل، ٢٠٠١م، (ص٣١).

(٣) انظر: سلطان بلغيث، مصدر سابق، (ص١١٦).

يتضح لنا من مجمل ما تقدم أن الاستراتيجية التي تعتمدها العولمة السياسية قائمة على التفكيك وإشاعة روح الاستسلام، والتسليم بالعولمة كقدر محتوم. وتتبع الولايات المتحدة الأمريكية في سبيل ذلك ثلاث وسائل:

الأولى: هي الأسلحة النووية للولايات المتحدة دون سواها.

والوسيلة الثانية: هي حقوق الإنسان.

والثالثة: هي ترويج الأسلوب الأمريكي في ديمقراطية الانتخابات.

وبهذه الوسائل الثلاث تتبنى الولايات المتحدة دور الشرطي العالمي، وتفرض سيادتها وهيمنتها وتتدخل في الشؤون الداخلية لباقي الدول، فضلاً عن تجنيدها لمنظمة الأمم المتحدة ومجلس الأمن خاصة لإملاءاتها، فهي التي تضع قواعد القانون الدولي وتعدلها وتفسرها وفقاً لوجهة نظرها ومصالحها.

الفرع الثاني: تأثير مظاهر العولمة في سيادة الدولة:

إن الدولة هي اللاعب الرئيس في العلاقات الدولية؛ لأنها تتمتع بالسيادة، ذلك أنه لا توجد سلطة تعلو على سلطة الدولة ما لم تكن قد قبلتها بإرادتها، ومع هذا فإن وجهة النظر السائدة حالياً في العلاقات الدولية أن الدولة لم تعد تتمتع بالسيادة الكاملة، كما كان عليه الحال في عصر ما قبل التنظيم الدولي[1]، فمع ظهور المنظمات الدولية وازدياد العلاقات الاقتصادية والاجتماعية وظهور العولمة أخذ مفهوم السيادة الوطنية بالتقهقر والانكماش بالرغم من ثبات جهاز الحكم الذي ازدادت

(١) انظر: د. سعد حقي توفيق، «علاقات العرب الدولية مع مطلع القرن الحادي والعشرين»، ط١، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ٢٠٠٣م، (ص٣٤٢).

قوته وهيمنته على الشعب، فالسيادة ليست ظاهرة أزلية، فلم يكن لها وجود قبل القرن السابع عشر وليس هناك أي سبب لبقاء السيادة إلى الأبد[١].

ولغرض الإحاطة بمدى تأثير العولمة في سيادة الدولة لابد من التطرق أولاً لمفهوم السيادة وتطوره، لذلك سوف يتم تقسيم هذا الفرع إلى ثلاث جزئيات، كما يأتي:

أولاً: مفهوم السيادة.

ثانياً: السيادة في ظل الأمم المتحدة.

ثالثاً: السيادة في ظل العولمة.

أولاً: مفهوم السيادة:

السيادة سلطة مستقلة وسامية، يعترف بها في إطار جغرافي لجهاز الدولة بسن القوانين وإعطاء الأوامر للسكان، وضمان تطبيقها باستعمال أساليب القوة والإكراه لاحتكارها «العنف المشروع». وعلى الصعيد الخارجي لا تخضع الدولة لأية سلطة خارجية، وتمارس حقوقها الدولية كاملةً، ولا يقيد من سلطاتها الخارجية سوى التزاماتها الدولية[٢].

ويعد مبدأ السيادة أحد الأعمدة التي يقوم عليها النظام الدولي الحالي، وزيادةً على ذلك يعد أحد دعائم القانون الدولي التقليدي[٣]،

---

(١) انظر: د. كمال مجيد، «العولمة والدولة Woodstock publishing» ودار الحكمة، ط١، لندن، ٢٠٠٢م، (ص٣٩).

(٢) انظر: سمير أمين وآخرون، «العولمة والنظام الدولي الجديد»، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت، ٢٠٠٤م، (ص١١٧).

(٣) انظر: باسل يوسف، «النظام الدولي الجديد، آراء ومواقف»، وزارة الثقافة والإعلام، =

وتشكل السيادة إلى جانب الشخصية القانونية أحد العنصرين القانونين للدولة، وبدونهما لا يمكن أن يكون للدولة أي وجود قانوني، ذلك أنه لا يمكن أن تكون هناك دولة من دون سيادة[١].

وقد شاع استعمال مصطلح السيادة في أوربا خاصة في القرون الوسطى، وذلك من أجل التعبير عن فكرة قانونية معينة، وعلى الرغم من ورود مصطلح السيادة بمعنى سلطة الدولة في مؤلف السياسة لأرسطو واستعمالها في مؤلَّف الجمهورية لأفلاطون كوصف للدولة تبعاً لعدالتها، حيث ذكر أفلاطون على لسان سقراط: «إن الدولة تكون سيدة نفسها إذا «سادها» العفاف والعدالة، وتحققت «السيادة» العنصر الصالح فيها[٢].

غير أن الشخص الذي ارتبطت به نظرية السيادة هو المفكر السياسي والقانوني (جان بودان jean Bodin)، حيث أصدر هذا الكاتب كتاباً بعنوان (الكتب الستة للجمهورية)، ويتضمن هذا الكتاب نظرية كاملة عن السيادة[٣]. وقد ساهم بودان في تكريس ما يحيط بفكرة السيادة من غموض بمحاولته صياغة فكرة السيادة في ضوء ما كانت تعيشه فرنسا من ظروف في القرن الرابع عشر والخامس عشر، وطبيعة العلاقة التي تربطها بالإمبراطور

= دائرة الشؤون الثقافية العامة، مطبعة دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٢م، (ص٣٥).

(١) انظر: سمير أمين وآخرون، مصدر سابق، (ص١١٧).

(٢) انظر: د. إبراهيم عبد الكريم الغازي، «السيادة دلالتها وإسنادها»، مجلة القانون والاقتصاد، السنة (٣)، العدد (٥ ـ ٦)، هيئة القانون والاقتصاد، جامعة البصرة، دار الطباعة الحديثة، ١٩٧١م، (ص٢٠٨).

(٣) انظر: خليل إسماعيل الحديثي، «المعاهدات غير المتكافئة المعقودة وقت السلم»، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، ١٩٨١م، (ص٢٢).

والبابا، ومحاولة القضاء على استغلال الإقطاعيين والنبلاء من جهة أخرى، ورغم كثرة الكتابات حول السيادة وطول مدة استقرارها في القانون والتعامل الدوليين؛ فإنها لاتزال فكرة يكتنفها الغموض والتحديد[١].

ومن أجل التعرف على ماهية السيادة فإنه سيتم تقسيم هذه الجزئية على النحو الآتي:

١ ـ تعريف السيادة.

٢ ـ السيادة والاستقلال.

١ ـ تعريف السيادة:

برزت المفاهيم الحديثة للسيادة في النظريات الألمانية والفرنسية والروسية، حيث إن السيادة للدولة تعني: الإرادة الأعلى التي لا يمكن أن تخضع لقوة فوقية أخرى. أما إذا وضعت الدولة بعض القيود على إرادتها هذه فإنما تفعل ذلك بمحض حريتها وما يتفق وعلاقاتها بالدول الأخرى، ذلك أن السيادة تعني الإرادة المطلقة للدولة، هذا في رأي الفقيه جورج يلنك.

أما الفقيه الألماني ارنك فإن السيادة في نظره ظاهرة من ظواهر القوة، تسيطر بها الهيئة السياسية الحاكمة على ناصية الأمور في الجماعة التي تحكمها[٢].

أما الفقيه مورجانثو فيرى أنه من الاستحالة التوفيق بين ظاهرتين تعدان

---

(١) انظر: د. عامر عبد الفتاح الجومرد، «السيادة»، مجلة الرافدين للحقوق، العدد (١)، جامعة الموصل، ١٩٩٦م، (ص١٥٨).

(٢) انظر: د. صلاح الدين أحمد حمدي، «السيادة واللامساواة في القانون الدولي»، مجلة العلوم القانونية والسياسية، مجلد (٣)، العددان (١ ـ ٢)، كلية القانون والسياسة، بغداد، دار آفاق عربية للنشر، ١٩٨٤م، (ص٢١٦).

لباب القانون الدولي العام: الأولى: تتجلى في أن القانون الدولي يفرض قيوده القانونية على الدول فرادى، أما الثانية: فهي أن هذه الدول نفسها ذات سيادة، أي أن لها القدرة والسلطان في فرض القوانين وتنفيذها من غير أن تكون خاضعة لأية قيود قانونية، فالسيادة لا تتفق مع النظام القوي والمركز الفعال للقانون الدولي(١).

أما الفقيه كوفمان (Kauff mann) فقد عرف السيادة بأنها خدمة عليا ومسؤولية سامية، فضلاً عن وصفه السيادة الخارجية بأنها: «الحرية وعدم الخضوع لإرادة دولة عليا للاعتراف، وتقويم الارتباط التي تستخلص منها نتائج متعلقة بأهداف يتحتم الوصول إليها بوسائل خاصة»(٢).

أما الدكتور علي صادق أبو هيف فيعرف السيادة على أنها: «ما للدولة من سلطان على الإقليم الذي تختص به بما يوجد فيه من أشخاص وأموال، وهو يثبت للدولة نتيجة ملكيتها للإقليم»(٣).

أما الأستاذ (schwarzenberyer) فقد قدم لنا تعداداً للمجالات التي تتضمن تحديداً للسيادة وهي:

١ ـ التزام الدولة بالقواعد العرفية الدولية والمبادئ المعترف بها لدى الأمم المتمدنة.

٢ ـ لا يمكن فرض أي التزام على الدولة دون رضاها.

---

(١) انظر: طلعت جياد الحديدي، مصدر سابق، (ص٥٠).

(٢) انظر: معن عبد القادر آل زكريا، «عولمة المنظمات الاقتصادية الدولية وتأثيرها في الأقطار النامية»، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الموصل، ٢٠٠٥م، (ص٣٣).

(٣) انظر: د. علي صادق أبو هيف، «القانون الدولي العام»، ط١٧، مطبعة المعارف، الإسكندرية، ١٩٩٧م، (ص١١٦).

٣ ـ تتمتع الدولة باختصاص شامل على إقليمها ما لم يتقيد هذا الاختصاص بقواعد دولية.

٤ ـ يشمل اختصاص الدولة ما يوجد على إقليمها من أشخاص وأشياء.

٥ ـ يعتبر خرقاً للقانون الدولي أي اعتداء غير مشروع من شخص قانوني دولي على الاختصاص الداخلي لشخص آخر من أشخاص القانون الدولي[١].

ويرى الفقه الاشتراكي أن السيادة تعبير عن إرادة ورغبات الطبقة الحاكمة، التي تعتمد في سلطتها هذه على الطاقات الاقتصادية في تنفيذ برامجها المختلفة، ويميزون في ذلك بين مفهومين:

الأول: هو أن السيادة تعبير عن طبيعة التكوين الاجتماعي والسياسي والاقتصادي لنظام الحكم في كل دولة تسيطر الأقلية المتنفذة المحتكرة للطاقة في الدول الرأسمالية، وتعبر السيادة عن رغبات هذه الفئة في السياسة الداخلية والخارجية، وتكون الطبقة العاملة في الدول الاشتراكية هي التي تعبر عن إرادتها في السيادة في مجالات القانون والسياسة[٢].

ويرى الدكتور صلاح الدين أحمد حمدي: أن السيادة في عالمنا المعاصر لا تعني فقط سلطان إرادة الدولة في الشؤون الداخلية والخارجية وفقاً لقواعد القانون الدولي والداخلي، وإنما أصبح من مستلزمات السيادة في عصرنا الحاضر تحقيق السيادة الاقتصادية للدول إلى جانب السيادة السياسية في إطار نظام جديد للعلاقات الدولية. ذلك أن تمتع الدولة

(١) انظر: د. عامر عبد الفتاح الجومرد، مصدر سابق، (ص١٦٢).

(٢) انظر: صلاح الدين أحمد حمدي، مصدر سابق، (ص٢١٧).

بالاستقلال السياسي كأحد مقومات نشوء الدولة بعد وجود الإقليم والسكان والحكومة لا يكفي في أن تتمتع الدولة بالسيادة الكاملة. ذلك أن الدولة ذات السيادة في شكلها الظاهري ربما تعاني من نوع من التبعية الاقتصادية والسياسية تشكل مساساً بالسيادة[١].

أما فيما يتعلق بالفكر السياسي الإسلامي وبصدد تحديد علاقة الهيئة الحاكمة بالشعب وبالتشريع فإن السيادة لا يمكن أن تنصرف من الناحية الفقهية والسياسية والفلسفية إلا إلى التشريع وحده، ذلك أن الفكر الإسلامي يقوم على تقرير السيادة للشرع أو الشارع وحده، أي القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، ولذلك فإن السيادة بمدلولها اللغوي لا تعني إلا التشريع فقط، وهذا التشريع لا يثبت لأي جهة لأن القرآن والسنة النبوية هما مصدر التشريع والقانون، ويستدل على ذلك بآيات قرآنية وأحاديث نبوية منها ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾[٢] والآيـــــة: ﴿فَٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ عَمَّا جَآءَكَ مِنَ ٱلْحَقِّ﴾[٣] والآية: ﴿فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ﴾[٤].

٢ ـ السيادة والاستقلال:

لقد اختلف الفقهاء حول مدلول كل من لفظي السيادة والاستقلال، وظهر هناك اتجاهان:

---

(١) انظر: صلاح الدين أحمد حمدي، المصدر نفسه، (ص٢١٧).

(٢) سورة النساء: الآية (٦٥).

(٣) سورة المائدة: الآية (٤٨).

(٤) انظر: إبراهيم عبد الكريم الغازي، مصدر سابق، (ص٢٢٧ ـ ٢٢٨). والآية من سورة النساء (٥٩).

الأول: يذهب إلى التمييز بين السيادة والاستقلال فيذهبون إلى أن السيادة هي حسن القيادة، وتعني التحرر من أية سيطرة في العلاقات الخارجية، في حين أن الاستقلال هو حق الحكم الذاتي وأنه حرية الدولة في شؤونها الداخلية(١).

ومن الذين يؤيدون هذا الرأي الفقيه ماكس هوبر، حيث ذهب في صدد التفسير الذي أورده في قضية (بالماس) إلى أن السيادة في إطار العلاقات ما بين الدول تعني الاستقلال، أما الأستاذ مورجنثاو فيرى أن الاستقلال هو أحد مظاهر السيادة الثلاثة: (الاستقلال والمساواة والإجماع)، فالاستقلال برأيه هو السلطة العليا لأية دولة أي استبعاد سلطة أي دولة أخرى عليها. ويرى الأستاذ جورج سل أن الفكرة القانونية الوحيدة التي لها الحق في أن تحل محل السيادة هي فكرة الاستقلال(٢).

أما الاتجاه الثاني فذهب إلى أن مفهوم السيادة يختلف عن مفهوم الاستقلال(٣)، فالأستاذ شارل روسو يرى أن مفهوم الاستقلال يختلف عن مفهوم السيادة لفظاً ومضموناً، ويذهب إلى تفضيل استعمال مفهوم الاستقلال بدلاً من السيادة، ويرى أن للاستقلال خصائص ثلاثاً: **أولها**: مانعية الاختصاصات بحيث إنه لا توجد دولة أخرى تنافس هذه الدولة بالسيادة، **أما الخاصية الثانية**: فهي حرية الاختصاصات، وهي أن تتمتع

(١) انظر: د. عامر عبد الفتاح الجومرد، مصدر سابق، (ص١٧٠).

(٢) انظر: طلعت جياد الحديدي، مصدر سابق، (ص٥٤).

(٣) للمزيد من التفصيل حول اختلاف مفهوم السيادة عن الاستقلال راجع د. سعيد الصديقي، «العولمة وآفاق المستقبل في الوطن العربي»، هل تستطيع الدولة الوطنية أن تقاوم تحديات العولمة، مجلة المستقبل العربي، السنة (٢٦)، العدد (٢٩٣)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٣م، (ص٨٧).

الدولة بالحرية الكاملة في ممارسة اختصاصاتها، **أما الخصيصة الثالثة**: فهي عمومية الاختصاصات، وهي تعني أن الدولة تتمتع باختصاصات غير محدودة وشاملة[١].

ويذهب أستاذنا الدكتور عامر الجومرد إلى أنه لا يمكن تجزئة الاستقلال، كما هو الحال في السيادة، كما أنه لا توجد دولة ناقصة الاستقلال، كما في نقص السيادة، فالاستقلال إما أن يكون أو لا يكون. فعندما تتدخل سلطة أخرى في شؤونها وتمارس إحدى اختصاصاتها دون إرادتها فعندئذ لا يقال أنها فقدت استقلالها، بل يقال أنها قد انتهكت سيادتها؛ لأن الاستقلال قد حصل ومرَّ فأصبحت الدولة عضوا فَي المجتمع الدولي ذات سيادة كاملة، وتخضع للقانون الدولي، أما إذا تدخلت دولة في الشؤون الداخلية لدولة أخرى تدخلاً قد يصل إلى إزالة سيادتها والمساس بكيانها كفرض الحماية مثلاً، ففي مثل هذة الحالة يقال أن الدولة قد فقدت استقلالها عليه، فإن المعيار السليم للتفرقة بين انتهاك السيادة والمساس بالاستقلال هو حجم التدخل الأجنبي وخطورته، أي بمدى قدرة الدولة في ممارسة اختصاصاتها الداخلية والخارجية[٢].

ثانياً: السيادة في ميثاق الأمم المتحدة:

تنص الفقرة الأولى من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة على: «تقوم المنظمة على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها»[٣].

ولقد أثارت هذه الفقرة خلافاً كبيراً بين الفقهاء خاصةً فيما يتعلق

(١) انظر: د. خلف رمضان الجبوري، مصدر سابق، (ص٦٨).
(٢) انظر: د. عامر عبد الفتاح الجومرد، مصدر سابق، (ص١٧٤).
(٣) انظر: الفقرة الأولى من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة.

بترجمتها من الإنكليزية إلى العربية، ذلك أن عبارة (Sovereigu Equality) قد ترجمت إلى العربية على أنها «المساواة في السيادة بين الدول» على الرغم من التباين بين الدول في القوة والنشاط الدولي[١].

ويتفق الدكتور حامد سلطان مع التفسير السابق لعبارة (Sovereigu Equality)، حيث يذهب إلى أنه يمكن استنتاج أربع نقاط من مفهوم المساواة في السيادة، هي:

١ ـ أن تكون جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة متساوية من الناحية القانونية، بمعنى أن تتساوى أصواتها قانوناً.

٢ ـ تتمتع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالحقوق المتفرعة عن السيادة في النطاق الداخلي وفي النطاق الخارجي.

٣ ـ أن تحترم الشخصية القانونية لكل دولة عضو في هيئة الأمم المتحدة، كما تحترم سلامة إقليمها واستقلالها السياسي، بمعنى أنه لا يجوز التدخل في شؤونها الداخلية والخارجية في نطاق الأحكام الأخرى التي تضمنها الميثاق.

٤ ـ أن تقوم كل دولة من أعضاء الأمم المتحدة بتنفيذ واجباتها والتزاماتها التي أخذتها على عاتقها بمقتضى الميثاق في حسن نية[٢].

ويرى أستاذنا الفاضل الدكتور عامر الجومرد أن الترجمة الصحيحة للفقرة الأولى من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة، هي المساواة

---

(١) انظر: د. خلف رمضان الجبوري، مصدر سابق، (ص٧٤ ـ ص٧٥).

(٢) انظر: د. حامد سلطان، «القانون الدولي العام في وقت السلم»، دار النهضة العربية، القاهرة، بدون سنة طبع، (ص٧٣٦).

المطلقة أو العليا، في حين يذهب الفقيه كلسن إلى أن الفقرة الأولى من المادة الثانية آنفة الذكر تتكلم عن المساواة في السيادة[١].

فضلاً عن الفقرة الأولى من المادة الثانية، فقد نص ميثاق الأمم المتحدة على السيادة في موضع آخر هو نص المادة (٧٨) إذ تنص على:

«لا يطبق نظام الوصاية على الأقاليم التي أصبحت أعضاء في هيئة الأمم المتحدة؛ إذ العلاقات بين أعضاء هذه الهيئة يجب ان تقوم على احترام مبدأ المساواة في السيادة»[٢].

ويعتقد الدكتور الغنيمي أنه على الرغم من أن المادة (٧٨) قد استعملت التعبير ذاته الذي استخدمته المادة (٢) فقرة (١)، إلا أنها لا تعتبر تكراراً لها، وذلك لأن المادة (٧٨) تؤكد أن العلاقات بين أعضاء هيئة الأمم المتحدة يجب أن تقوم على هذا المبدأ سواء كانت عضو في الأمم المتحدة أم لا، وبهذا تتميز المادة (٧٨) عن المادة الثانية فقرة واحدة؛ ذلك أن الأخيرة خاصة بالعلاقات فيما بين أعضاء الأمم المتحدة[٣].

وعلى الرغم من أن مبدأ السيادة من المبادئ المهمة في النظم السياسية والقانونية، فإن تفسير هذا المبدأ قد تطور مع التطور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الذي شهده العالم منذ بدايات القرن التاسع عشر[٤]، وكان من الطبيعي نتيجةً لهذا التطور وفقاً لرأي الأستاذ الدكتور

---

(١) انظر: د. عامر عبد الفتاح الجومرد، مصدر سابق، (ص١٨١).

(٢) انظر: المادة ٧٨ من ميثاق الأمم المتحدة.

(٣) انظر: د. محمد طلعت الغنيمي، «التنظيم الدولي»، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٧٤م، (ص٤٥).

(٤) انظر: معن عبد القادر آل زكريا، مصدر سابق، (ص٣٦).

حامد سلطان: «أن يشمل ميثاق الأمم المتحدة أحكاماً تتضمن قيوداً تحد من سيادة الدول الأعضاء، وتحول الإطلاق في مباشرتها إلى تحديد، وذلك لأن الإطلاق لايتواءم وفكرة التنظيم نفسها ولا يتواءم وإياها) [١].

وقد تضمن ميثاق الأمم المتحدة العديد من القيود على مبدأ السيادة نذكر منها:

١ ـ القيد الخاص بإعلان الحرب والحياد.

٢ ـ القيد الخاص بالمساواة في السيادة.

ومن مجمل ما تقدم يتبين لنا اعتراف الأمم المتحدة بالسيادة للدول الأعضاء بالمنظمة، وعلى الرغم من إيرادها العديد من القيود، فإن ذلك لا يتناقض ومبدأ السيادة، ذلك لأن الدول قد قبلت الالتزام بالعديد من المبادئ التي فيها مساس بالسيادة، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن مبدأ السيادة قد تأثر بالعولمة، فقد انتهكته من جوانب متعددة.

ثالثاً: السيادة في ظل العولمة:

لقد ظهرت مع تغير النظام العالمي وفي العقد الأخير من القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين العديد من المفاهيم، جعلت النظرية المستقرة حول وداخل كيان الدولة محل جدل دولي صاخب ونقاش فكري، حيث ظهر طرح جديد خصوصاً مع ظاهرة العولمة، يرى أن قدسية مبدأ السيادة قد تهاون مع انهيار الحواجز الحدودية، وأن التدخل في سيادة الدول أصبح يحدث الآن وفي كثير من الأحيان تحت مظلة القانون الدولي

(١) انظر: د. حامد سلطان، مصدر سابق، (ص٧٣٥ ـ ص٧٤٥). نقلاً عن معن عبد القادر، مصدر سابق، (ص٣٦).

وبقرارات من المنظمة الدولية ذاتها، رغم بقاء الهيكل القانوني الذي يحكم العلاقات المعاصرة على ما هو عليه دون تغيير[١].

إن أكبر ضحايا العولمة هي الدولة، ذلك أنها فقدت سيطرتها على مجريات الأحداث وخاصة القرارات الاقتصادية التي تنعكس سلباً أو إيجاباً على البنية التحتية للمجتمع وأوضاعه المعيشية، فالمجتمعات المستضعفة قد أحيلت على المعاش في كل ما يختص بالقرارات المهمة، حيث حلت محلها الشركات المتعددة الجنسية التي يسيطر عليها الغرب لاستلام زمام الأمور بدلاً عنها[٢].

إن المسألة الأساسية التي يجب التركيز عليها أن ظاهرة العولمة جعلت مفهوم السيادة يخضع للمراجعة، وبذلك ظهرت العديد من الكتابات التي تشكك في المفهوم التقليدي للسيادة. وبهذا الصدد يشير بطرس بطرس غالي الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة بقوله: «من المقتضيات الفكرية الرئيسية لزماننا أن نعيد التفكير في مسألة السيادة ليس من أجل إضعاف جوهرها الذي لم تعد له أهمية حاسمة في الأمن والتعاون الدولي، وإنما بقصد الإقرار بأنها يمكن أن تتخذ أكثر من شكل، وأن تؤدي أكثر من وظيفة، وهذه الرؤية يمكن أن تساعد على حل المشاكل سواء داخل الدول أو فيما بينها[٣].

---

(١) انظر: د. عماد جاد، «التدخل الدولي بين الاعتبارات الإنسانية والأبعاد السياسية»، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد (١٤٥)، مؤسسة الأهرام، مطبعة الأهرام، القاهرة، ٢٠٠١م، (ص٢٢٩).

(٢) انظر: محمد خالد الشياب، «العولمة والثقافة الوطنية»، مجلة راية مؤته، المجلد (٤)، العدد (٢)، جامعة مؤته، مطابع الدستور التجارية، الأردن، ٢٠٠٠م، (ص٩).

(٣) انظر: بطرس بطرس غالي، «نحو دور أقوى للأمم المتحدة»، مجلة السياسة الدولية، =

وفي ظل عصر العولمة[١] نجد بوضوح أن لدى الدول سيطرة أقل على مجريات الأحداث داخل حدودها، خاصة مع تأثير السلع الإلكترونية والسلع الأخرى مثل الستلايت ووسائل الاتصال والكمبيوتر. فالدولة في ظل العولمة لا تستطيع ممارسة التحكم في الأسواق المالية فتتأثر سيادة الدولة عبر مؤسسات مالية مثل (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي واتفاقية الغات)[٢]. وسنستعرض هنا المظاهر والتجليات المالية والاقتصادية وتأثيرها في سيادة الدولة:

لقد جاءت العولمة المالية[٣] لتؤكد عالمية الأفكار الليبرالية الاقتصادية

= العدد (١١١) كانون الثاني، ١٩٩٣م، (ص١١). نقلاً عن حميد نفل النداوي، مصدر سابق، (ص١١٧).

(١) ومما تجدر الإشارة إليه أنه يوجد تياران متناقضان تماماً حول مصير الدولة الوطنية في ظل العولمة، فمن جهة هناك غلاة العولمة، وهناك المتشككون في العولمة. فبالنسبة للغلاة فإن العولمة تعني: توسيع السوق العالمية. وهذا بدوره سوف يؤدي لأن تفقد الدولة جزءاً من سلطتها، ويرى أنصار هذا الاتجاه أن السيادة الوطنية في ظل العولمة أصبحت مهجورة وأنها في طريقها إلى الانحلال. أما التيار المشكك في العولمة والمتفائل بمستقبل الدولة الوطنية، فعلى الرغم من إقراره بأن التحولات التكنلوجية غيرت القواعد الاقتصادية للدول وزعزعت مشروعيتها، إلا أن هذه التحولات لا تعني نهاية الدول وأنها لن تتلاشى نهائياً حتى وإن فقدت كل شيء.
لمزيد من التفصيل انظر: د. سعيد الصديقي، مصدر سابق، (ص٨٦ ـ ٨٧).

(٢) انظر: طلال عبد المعطي مصطفى، مصدر سابق، (ص٨١).

(٣) كل الدلائل التي رافقت ظهور العولمة بصيغتها الجديدة تشير إلى تراجع مفهوم الدولة وتدهور مكانتها على الصعيدين المحلي والعالمي، وهذه الحقيقة لم تقتصر على دول بعينها وإنما طالت جميع الدول في الشرق والغرب في الشمال والجنوب، وبنسب متفاوته ومتباينة تبعاً لدرجة تطور كل دولة وانخراطها في النظام العالمي.
لمزيد من التفصيل انظر: د. حسن حنفي ود. صادق جلال العظم، مصدر سابق، (ص١٧٥).

التي كانت قائمة في القرن الثامن عشر، ولكن مع إدخال بعض التغييرات على الدور الذي كان مرسوماً للدولة في هذه الحقبة الزمنية. لقد جاءت العولمة لتحيي الأفكار اللبرالية القديمة، مع تهذيب الأفكار المتعلقة بدور الدولة في ظل تلك الأفكار، وتقصرها فقط على الأمن الداخلي والخارجي وتحقيق العدالة، ومن هنا نشأ في ظل العولمة ما يسمى بالطريق الثالث أو اللبرالية الجديدة.

وعلى هذا فإن العولمة المالية والاقتصادية وإن كانت تقوم على أكتاف الشركات الخاصة إلا أنها لا تهجر الدولة، بل ومازالت تؤمن بوجودها، ولكن هذا الإيمان مشروط بالاعتراف المسبق من الدولة بوجود هذه الكيانات الاقتصادية الخاصة، وإعطائها التسهيلات والضمانات المختلفة للقيام بدور فعال في تسيير الحياة الاقتصادية، ولذا أصبح في ظل هذا الوضع الحفاظ على كرسي الحكومة مرهوناً بمد يد الدولة إلى القطاع الخاص كي تعينه وتشجعه على القيام بدوره، وبالتالي تعد الدولة على هذا الأساس بمثابة المراقب والمنظم لأنشطة هذه الكيانات، وهذا ما يفسر التحول الكبير في السياسات الاقتصادية للدول، وأيضاً يفسر المقصود من وراء القروض التي تمنح للدول النامية والمشروطة بجعل نسبة كبيرة منها للقطاع الخاص، كما أن تشجيع القطاع الخاص في ظل العولمة يكون على مستويين: مستوى الدولة ومستوى المنظمات الدولية.

فعلى مستوى الدولة تتسابق الدول المختلفة في توفير المزايا والإجراءات المختلفة التي تؤكد رغبة الدول في جذب القطاع الخاص،

سواء كان وطنياً أو أجنبياً متمثلاً في الاستثمارات الأجنبية المختلفة وسن القوانين التي تهيء له هذا المناخ(١).

أما فيما يتعلق بالمنظمات الدولية فهي تعمل على تكريس دور القطاع الخاص في شتى الدول، كي يقوم بعملية التنمية الاقتصادية وخاصة الدول النامية. فالبنك الدولي للإنشاء والتعمير على سبيل المثال أنشأ مؤسسة التمويل الدولية لتشجيع القطاع الخاص عن طريق منح القروض والمساعدات، كي يتولى القيام بمشروعات التنمية في هذه الدول، كما تم إنشاء المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار التي تنشأ بين الدول والشركات التي تعمل على الحفاظ على الحقوق الفكرية لهذه الكيانات الاقتصادية، وقد كان لهذا التشجيع لدور القطاع الخاص على هذه التسوية تجليات عديدة أدت إلى التدخل في الميادين الاقتصادية المختلفة، فكان ذلك مؤشراً قوياً على تقدمه وتراجع دور الدولة قليلاً إلى الوراء.

فكان بداية هذا التراجع متمثلاً في إحجام الدولة عن التدخل في المجالات الإنتاجية والسلعية وتوزيعها، بحيث أضحى القطاع الخاص متولياً لهذه المسؤولية، وعلى أساس أنها أنشطه متفقة مع النشاط الفردي.

إن تعدي نشاط القطاع الخاص في جميع الدول النامية وسع دور الأنشطة الإنتاجية والتوزيعية، ليقوم بأعمال كانت في فترة من الفترات لا يتصور القيام بها إلا بواسطة الدولة، وهي مشروعات البنية الأساسية،

(١) مثل منح الإعفاءات الضريبية لفترات طويلة، وإمكانية اللجوء للتحكيم في فض المنازعات بعيداً عن النظام القانوني للدولة التي يمارس فيها القطاع الخاص الأجنبي متمثلاً في الشركات.

وذلك كما يراه البعض مفسراً للنظام القانوني الذي ساد في عصر العولمة وهو نظام (bot)، مما يؤكد مدى تدخل القطاع الخاص في شؤون كانت حكراً على الدولة وحدها. ويشفع لهذه الكيانات عند قيامها بهذه الأنشطة ما لها من إمكانيات مادية وفنية وإمكانيات كثيرة من الدول النامية، الأمر الذي أدى إلى قيام القائمين على رئاسة حكومات هذه الدول بمعاملة الممثلين الرسميين لهذه الشركات معاملة أقرب إلى معاملة الدبلوماسيين[١].

وقد كان للشركات المتعددة الجنسية دور كبير في تجاوز حدود سيادة الدولة، فكما حلت منذ خمسة قرون الدولة محل الإقطاعية تحل اليوم الشركات متعددة الجنسية محل الدولة، والسبب في ذلك هو تقانة المعلومات وزيادة الإنتاجية، حيث لم تعد حدود الدولة القومية هي حدود السوق الجديدة، بل أصبح العالم كله مجالاً للتسويق، سواء أكان تسويقاً لسلع وخدمات تامة الصنع أو تسويقاً لعناصر الإنتاج، فقفزت الشركات المتعددة الجنسية فوق أسوار الدولة، وقد فقدت هذه الأسوار قيمها سواء تمثلت في حواجز جمركية أو حدود ممارسة السياسات النقدية والمالية[٢]، فالحواجز الجمركية تتجاوزها الشركات بالاستثمار المباشر داخل البلد المطلوب غزوه، إما عن طريق اتفاقيات مثل اتفاقية الغات أو جولة الأورغواي، أما فيما يتعلق بالسياسات النقدية والمالية فإن الشركات تتخطاها إما بقدرتها على التهرب مما تفرضه الدولة من سياسات مالية

(١) انظر: مراد جابر مبارك السعداوي، مصدر سابق، (ص١٩٣).

(٢) انظر: د. جلال أمين، العولمة والدولة، من كتاب «العرب والعولمة»، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٣، بيروت، ٢٠٠٠م، (ص ١٥٦).

ونقدية، أو بقدرتها على فرض ما تشاء من سياسات على الدولة نفسها عن طريق مثلاً ما يسمى ببرنامج التثبيت الاقتصادي.

أما فيما يتعلق بحدود السلطة السياسية فإن الشركات المتعددة الجنسية تتعداها ليس بطريق الغزو المسلح، بل عن طريق استبدال رئيس برئيس أو عن طريق إجباره على اتباع المسلك المطلوب.

وإن الشركات المتعددة الجنسية تستعين في إحداث هذه التغييرات بجهود هيئات ومؤسسات أخرى مثل: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ومنها وكالات تابعة للأمم المتحدة، ومنها: أجهزة المخابرات في الدول الكبرى، وكذلك عن طريق الصحف والمجلات والقنوات الفضائية، كما تستعين في تحقيق ذلك بتجنيد كتاب ومفكرين من مختلف البلدان يروجون لأفكار العولمة والكونية، ويؤكدون أن الشعور بالولاء لأمة أو لطائفة قد أصبح من مخلفات الماضي[١].

ويشير السيد كوفي عنان الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة في حديثه عن دور الشركات المتعددة الجنسية في العولمة: «إن هذه الشركات تحتل مركزاً مهماً في العولمة، وتؤثر قراراتها على المستقبل الاقتصادي للشعوب، بل والدول في جميع أنحاء العالم، واتسع كثيراً نطاق حقوقها في العمل على الصعيد العالمي بفضل الاتفاقيات الدولية والسياسات الوطنية، مستغلةً الهياكل التنظيمية الضعيفة للبلدان المضيفة أو مركزها التفاوضي غير المتكافئ»[٢].

---

(١) انظر: د. جلال أمين، المصدر نفسه، (ص١٥٥).

(٢) انظر: كوفي عنان، «قمة الألفية»، مجلة دراسات دولية، العدد (٦٧)، جمعية الدراسات الدولية، تونس، ٢٠٠٠م، (ص١٨).

كما ساهمت ثورة المعلومات والاتصالات إسهاماً كبيراً في اختراق سيادة الدولة، ذلك أن وسائل الإعلام أصبحت في وقتنا الحاضر تمتلك الكثير، مما يجعلها قادرة على النفاذ إلى حيث يمكن أن تعمم وتنشر الأفكار، بل أصبحت اليوم فاعلة في قمع وإقصاء ما هو خصوصي، وهي تسهم في التأثير في الذوق وتوجيه السلوك[١]، ذلك أن عالمنا المعاصر أصبح اليوم مرتبطاً مع بعضه البعض بشبكة إلكترونية تنتقل عبرها المعلومات ـ العولمة ـ أياً كان نوع هذه المعلومات، سواء كانت في مصلحة البلد الذي تعنيه هذه المعلومة أم ضده، سواء أكانت هذه المعلومة حقيقية أم لا، فإنها تصل بسرعة فائقة توازي سرعة الضوء إلى أي مكان في العالم، مما يمثل انتهاكاً للمبدأ القائل بأن الدولة حرة في تسيير شؤونها الداخلية دون تحكم من أي سلطة خارجية، حيث إن الدولة أصبحت الآن لا تستطيع التحكم في وصول الأخبار الضارة بسيادة الدولة، بعكس ما كان عليه الحال في السابق، حيث كانت الدولة تستطيع التحكم في وصول هذه المعلومات[٢].

وإن الإعلام هو أول من بشر بولادة القرية الكونية التي تعبر عن اختصار الحدود وتجاوز المسافات، وتحذر الذين يملكون تقنيات الاتصال وآلياته من فرض سيطرتهم ومفاهيمهم على الآخرين.

وفي هذا الصدد يصف الرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نيكسون في كتابه «نصر بلا حرب» ما حققته الولايات المتحدة الأمريكية في ميدان

(١) انظر: عبد الرزاق محمد الدليمي، «الإعلام والعولمة»، مجلة الاجيال، العدد(١)، تصدر عن نقابة المعلمين، بغداد، ٢٠٠٢م، (ص٣٥).

(٢) انظر: طلعت جياد، مصدر سابق، (ص ٥٨).

الإعلام: «إن الولايات المتحدة الأمريكية تخوض معركة الأفكار، وفي أحوال كثيرة جداً وهي غير مسلحة...»[١].

أما بالنسبة للحدود، فقد ذهب العديد من المنادين بالعولمة إلى إلغائها وتعرف الحدود بأنها: الخط الذي يحدد أين تبدأ وأين تنتهي الأقاليم التي تخضع لسيادة دولتين جارتين[٢]، حيث إن هذه الحدود بدأت تفقد كثيراً من وظائفها وفعالياتها أمام هذه المتغيرات، كما أنها تتعرض لضغوط كثيرة من مراكز القرار العالمي.

وقد اقترح بعض دعاة النظام العالمي مشروعاً يبغون من ورائه إزالة الحدود بين الدول، وأطلقوا عليه اسم مشروع (نماذج لنظام دولي)، حيث يرى أصحاب هذا المشروع أن الدولة هي العائق أمام تحقيق السلم والأمن الدوليين، وأهم المبادئ التي يقوم عليها هذا المشروع هي:

١ ـ إزالة العنف الجماعي وإزالة التباينات المختلفة بين الدول.

٢ ـ تعزيز الرخاء الاقتصادي والاجتماعي.

٣ ـ المحافظة على حقوق الإنسان والمساواة الاجتماعية والسياسية.

٤ ـ توفير مناخ الانسجام والتوازن بين الإنسان والبيئة[٣].

ومن خلال ماتقدم يثار أمامنا التساؤل التالي:

---

(١) انظر: عبد الرزاق محمد الدليمي، مصدر سابق، (ص ٥٨).

(٢) Patriek Daillier,Alain pellet,Droit international public,librairie general de droit de jurisprudence,paris,1999,p01 k20.

(٣) انظر: د. محمد صالح المسفر، «النظام الدولي الجديد وموقع العرب منه»، مجلة مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، العدد (٨)، الدوحة، ١٩٩٦م، (ص١٩٦).

هل تعني المخالفات الناتجة عن قوى العولمة أن السيادة في حالة تآكل أو انحسار؟ وهل يوجد معيار جيد ومقبول للحكم على نوع معين من أنواع هذه المخالفات؟

في الحقيقة يبدو أن أهمية بعض المخالفات التي يقول بها مناصرو طرح العولمة مشكوك فيها، فهم لا يميزون بين المخالفات القانونية والمخالفات الواقعية.

هل تعد بعض المخالفات ذا أهمية فقط لمجرد قيمته الرمزية وليس بوصفه من القيود المهمة والحقيقية على السلطة الدستورية للدولة؟ فمثلاً يعترف كرازنر بأن اتفاقات حقوق الأقليات في القرنين التاسع عشر والعشرين ـ على الرغم من أنها خالفت السيادة الوستفالية للدول الأوربية الشرقية ـ كان لها القليل من التأثير في معاملة هذه الدول لأقلياتها[١].

إن ما يبدو واضحاً هو محدودية المداخل التنظيرية التي ينطلق منها مناصرو طرح العولمة لشرح وفهم الحالات التي تتم فيها مخالفة السيادة الوستفالية، فتلك المداخل لا توفر فهماً ملائماً لسيادة الدولة الوطنية، ولما تبديه هذه السيادة من مرونة عالية وقدرة على التكيف في مواجهة ظروف السياسة الدولية المتغيرة.

الأول: بدلاً من النظر إلى النموذج الوستفالي للسيادة على أنه معيار ثابت تعد فيه الإقليمية والاستقلال وصفاً دقيقاً لمعظم الدول، أو على أنه مسلَّمة تحليلية تأخذ صناع القرار على أنهم قادرون دائماً، وبشكل مستقل

(١) «Krasner,Stephen.«approaches to the state;alternative conceptions and historical dynamics.» comparative politics vol.16,1993,pp.223 - 246.

على صوغ السياسات المفيدة دولياً واتخاذها، فإن من الأفضل تصور النموذج الوستفالي على أنه نقطة إحالة قد تقرر أو قد لا تقرر سلوك صناع القرار المدفوعين هم أيضاً بمصالح مادية وأمنية، إذ تعتمد قدرتهم في التأثير في النتائج على مقدار القوة التي تمتلكها دولهم.

فالدول ليست جميعها متشابهة فبعضها تمكن من مقاربة النموذج الوستفالي بشكل كبير، والبعض الآخر لم يستطع فعل ذلك[١]. فعلى الرغم من الإحالة الدائمة إلى النموذج الوستفالي للسيادة؛ فإن تاريخ الممارسة الدولية يفيد بأنه لم يؤخذ أبداً على أنه مبدأ ثابت ومعطى يمنع من محاولة تطبيق ترتيبات أخرى بديلة إذا ما اقتضت مصلحة الدولة فعل ذلك، فمخالفة استقلال الدول كانت دائماً تتم عبر تاريخ المنظومة الدولية الطويل وبطرق متعددة، وذلك بسبب غياب بنية سلطوية عليا في المنظومة الدولية تستطيع منع القوي من فرض ترتيبات معينة على الضعيف، أو منع بعض القادة من الإخلال باستقلال الآخرين، أو من الدخول في عقود ومعاهدات دولية تحد من سلطة دولهم بشكل أو بآخر. وهذه المخالفات الشائعة للمبادئ الوستفالية لا يمكن النظر إليها على أنها انعكاس لتحول منظومة الدول، بل على أنها انعكاس لجاذبية المبادئ الأخرى البديلة ولعدم تساوي القوة[٢].

---

(١) Charles tilly,capital and European states,AD 990 - 1990 (cambridge, MA: basil Blackwell,1990); david strang «anomaly and commonplace in European political Expansion;Realist and institutional accounts,» international organization,vol.45,no.2(spring 1991), p.p 143 -162, and spruyt,the sovereign state and Its competitors;an analysis of systems change.

(٢) عبد الله بن جبر العتيبي، «العولمة وسيادة الدولة الوطنية»، بحث منشور على الإنترنت =

الثاني: إن ما تقوله لنا التطورات المتلاحقة للعولمة عن طبيعة السيادة هو أنها: عبارة عن (مؤسسة) تشتمل على مجموعة من القواعد والمعايير والمبادئ، التي تحتوي على مجموعة من الأطروحات المعيارية المتعلقة بالسلطة وبالاعتراف الدولي.

ولهذا ينظر إليها على أنها (حجر الزاوية) الثابت للسياسة الدولية.

ولكن عندما ننظر إليها على أنها أيضاً مجموعة من الجوانب المتعددة، ستبدأ (مؤسسة) السيادة في إظهار درجة عالية من المرونة والقدرة على التكيف، وبهذا الشكل لم يسبق أبداً لمؤسسة السيادة أن بدت على أنها مطلقة وثابتة وإن كانت أحياناً تقدم على أنها كذلك، فبدلاً من القول أن السيادة في حالة انحسار، فإن ما نلاحظه اليوم هو مجرد زيادة في وعينا بالجوانب المختلفة والمتعددة للسيادة وبالمكاسب التي يمكن للدولة الحصول عليها من جراء مبادلة هذه الجوانب بعضها مع بعض[١].

الثالث: إن من شأن الاعتراف بكون السيادة مؤسسة وتحتوي على جوانب متعددة أن يعمل على شرح ظواهر جوهرية وقضايا سياسية مهمة. ففي بعض الحالات نجد أن علاقات السلطة المتنوعة بين الدول يتم الاعتراف المبدئي بها ومناقشتها من قبل بعض المتخصصين في الدراسات الإقليمية، ولكن لا تتم مناقشتها بشكل واضح في أدبيات نظرية العلاقات الدولية.

وفي حالات أخرى يتم تجاهلها بشكل كامل، فمثلاً اعتمدت العلاقات بين الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية طوال القرنين الماضيين

= على الرابط التالي:

Gmail. @ Abdullah 1520

(١) عبد الله بن جبر العتيبي، المصدر نفسه، (ص١٠٨).

وبشكل كبير على هرمية معينة في السلطة، فرضتها الولايات المتحدة على جيرانها فمن أجل أن تحمي استثمارات مواطنيها في أواخر القرن التاسع عشر. وأوائل القرن العشرين، أصرت الولايات المتحدة على نوع من الإمبراطورية غير الرسمية في المنطقة، كما في مبدأ ويلسون ومونرو، والحق في التدخل عند الضرورة لـ «تصحيح الأخطاء المزمنة أو الضعف الذي ينتج منه ضعف روابط المجتمع المتحضر»[١].

الشيء ذاته يمكن قوله عن فرض سلطات الإمبراطورية غير الرسمية للاتحاد السوفياتي على دول أوربا الشرقية[٢]، وهذه الهرمية بين الولايات المتحدة وشركائها في المنطقة مرت جميعها دون ملاحظتها وذكرها في أدبيات نظرية العلاقات الدولية[٣].

الرابع: تعد السيادة مفهوماً مهماً لأسباب دولية وداخلية:

ففي المجال الدولي يكمن السبب الأول لاعتبار الدولة السيادية تصنيفاً مهماً في أن المساواة الرسمية بين الدول التي تعد أساس الدبلوماسية تمنح فرصاً في الحياة والبقاء للضعيف، وتفرض قيوداً على القوي.

إنها تكبح الوحشية التي كان من الممكن أن تسود في المسرح العالمي. والسيادة بهذا المعنى لا تعني أن الصراع ينتهي، أو أن العقل سيكون المسيطر في إدارة العلاقات الدولية، ولكنها بلا شك تشجع على

---

(١) «Walter lafeeber,the american age; US foreign policy at home and abroad,1750 to the present, 2 nd ed (new york:Lw.w.norton,1994),p..242.

(٢) «David a.lake, «beyond anarchy;the importance of security institutions,» international security,vol.26 (2001),p.p.129 - 160.

(٣) عبد الله بن جبر العتيبي، مصدر سابق، (ص١٠٨).

استخدام الإجراءات المتحضرة لحل الخلافات الدولية. ومثل هذه الفرص تحدث فقط عندما تكون الظروف طبيعية، وفي حالة عدم وجود حرب؛ فدون مسالمة وجود الدول السيادية وافتراض المساواة بينها ستكون العلاقات الدولية أكثر عنفاً، مما هي عليه.

ومن الناحية الداخلية تكمن أهمية السيادة في أنها تعبر عن الطريقة التي تتفق بموجبها الشعوب على ترتيب وتنظيم روابطها وعلاقاتها بعضها ببعض.

فالشعوب يتم تنظيمها داخل دول تمثل مصالحها المشتركة والعلاقات الدولية إلى حد كبير منظمة رسمياً، ليس فقط عن طريق علاقات هذه الدول بعضها ببعض، بل عن طريق العلاقات بين مجموعات من الدول المرتبة أو المنظمة إقليمياً وبشكل يمثل مصلحة مشتركة لها؛ فدون مؤسسة كمؤسسة الدولة السيادية لن يكون في إمكان الدول الصغيرة معظم دول العالم اليوم، الاستقلال، أو حتى البقاء، أو حتى ايصال أصواتها إلى أولئك الذين يملكون الثروة والقوة.

الخامس: يفيد النظر إلى السيادة بوصفها مؤسسة وبوصفها مفهوماً متعدد الأوجه بأنه يتيح الفرصة للدولة كي تتكيف مع التغيرات التي تطرأ في محيطها وتستجيب لضرورات تغير مصالحها، فمثلاً تقول (ليندا ويس):

إن «قدرة الدولة على التحول» هي المفتاح لنجاحها في الاقتصاد العالمي[١]، فبسبب تسارع الاختراعات التكنولوجية، وبسبب التغير السريع

(١) «Weiss,the myth of powerless state; governing the economy in a global Era,p. xii

في الظروف الاقتصادية الداخلية والخارجية، فإن الدول التي تتكيف بسهولة ستكون في وضع أفضل من غيرها، والسياسة الدولية مازالت سياسة بين الدول، والقرن العشرين كان قرن الدول القومية، وكذلك الحال مع القرن الحادي والعشرين الذي سيبقى كذلك. والأنظمة السياسية الوطنية تبدي درجة عالية من المرونة والمقاومة، وما يزال لدى الدول مجال واسع من الخيارات المتعددة لتحقيق مصالحها المتنوعة، ومعظم الدول تبقى وتلك التي تبقى في المنظومات التنافسية هي تلك التي تملك قدرة عالية على التكيف.

أخيراً يمكن القول أن مناصري العولمة لم ينجحوا في مشروع إطاحة مفهوم السيادة: فما يزال مناصرو طرح العولمة يقدمون الأمثلة تلو الأمثلة لإثبات أن (وستفاليا) تمت مخالفتها وبترها وتقييدها، ولكنهم لا يقدمون لنا طريقة نتمكن بموجبها من أن نناسب تلك الحالات مع الفترات والأمكنة التي تم فيها وخلالها احترام السيادة.

كما أن أنصار العولمة يتجاهلون أنه حتى وإن كانت المعايير الوستفالية تتم مخالفتها، فإن هذه المعايير هي التي تعرف الكيانات السياسية وتحددها أصلاً، إذ بدونها لا يمكن التعرف على هذه المخالفات أو اكتسابها لأي دلالة. فالمعايير والقواعد التشكيلية للسيادة هي ما يؤسس لهذه السيادة، وهي ما يعرف ويحدد المخالفات في المقام الأول، ولذلك يمكن النظر إلى «التحديات التي تواجه السيادة» على أنها لا تمثل تحديات كبيرة لسيادة الدولة الوطنية بقدر ما هي تحديات لفاعلية سياستها الوطنية.

وعلى الرغم من أن الدولة تتمتع من الناحية القانونية بحق اتخاذ أفعال

معينة داخل إقليمها وعلى مواطنيها، فإن مثل هذه الأفعال لم تعد تحقق النتائج المرجوة بسبب الاعتماد المتبادل المتزايد بين الدول.